



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية



مذكرة بعنوان :

علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالتضخم خلال الفترة (1990 – 2016)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة :

* د. شرقق سمير

❖ أسماء فلوري

الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة	الإسم و اللقب
جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر —أ—	رئيسا	د. صيد فاتح
جامعة 20 أوت 1955	أستاذ محاضر —أ—	مقررا	د. شرقق سمير
جامعة 20 أوت 1955	أستاذ مساعد —أ—	ممتحنا	أ. بوشنقىر فتيحة

السنة الجامعية: 2018/2017

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الإقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الإقتصادي لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو من الدول المتخلفة، كما يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤشرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها ، لا سيما أمام اتساع دورة التجارة الخارجية وتطور أسواق المالية الدولية ولقد أصبح تركيز الإقتصاديين المعاصرين والمختصين في المالية الدولية ينصب على دراسة أنظمة أسعار الصرف وكذا العوامل التي تتحكم في تحديدها، وهذا كله يهدف إلى تهدئة الأسواق المضطربة والوصول إلى تراكم كاف من احتياطات الصرف الأجنبي لبلوغ أسواق رأس المال الدولية.

وباعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي حاولت منذ الإستقلال تحسين وضعيتها الإقتصادية من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تحسين الأداء الإقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وإرساء قواعد السوق ورفع احتكار التجارة الخارجية والتحليل المالي خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وبذلك أصبح الإقتصاد الجزائري أكثر حساسية للظروف الخارجية ولتقلبات أسعار الصرف العالمية، نتيجة تغير السياسة الإقتصادية في الجزائر، مما أدى إلى ظهور أزمات متكررة في الإقتصاد الوطني دفعت الجزائر إلى القيام بإصلاحات هيكلية ومالية،

فكان من الضروري تنويع الأنشطة الإنتاجية خارج قطاع النفط وتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة صرف فعالة تعمل على جذب الإستثمارات الخارجية والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية مع الحد من مشاكل التضخم.

وعلى ضوء ماسبق ندرك أهمية التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2016).

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقدم تتجسد إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما أثر تغيرات أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؟

ومن أجل حصر جوانب الموضوع يمكن طرح التساؤلات التالية:

التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهي محددات سعر الصرف.
- ✓ ماهي محددات التضخم.
- ✓ هل هناك علاقة تبادلية بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

- ✓ هناك أثر غير مباشر لتغيرات سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر.
- ✓ سعر البترول هو المحدد الرئيسي لتغيرات سعر الصرف في الجزائر.
- ✓ هيكل الإقتصاد الجزائري يعتبر محددًا مهمًا في التحكم في معدلات التضخم.

أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الإقتصادية الدولية، كونه إحدى العناصر الأساسية في توجيه أية دولة لمعاملاتها الخارجية في اتجاه معالجة مدفوعاتها الخارجية، فهو يعكس الوضع الإقتصادي لأي دولة داخليا أو خارجيا. وبالتالي تكمن أهمية البحث في إبراز العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها:

- تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف والتضخم.
- الوصول إلى العلاقة التي تربط سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990-2016) ،
- القيام بدراسة تحليلية لكل من سعر الصرف الدينار الجزائري ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع يتطلب هذا استخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل محاور الموضوع وهي تتمثل في:

المنهج الوصفي التحليلي: لاستيعاب الجانب النظري لكل من سعر الصرف ومعدل التضخم، وتحليل العلاقة بينهما، بهدف وصف جوانب الموضوع وتحليل المعطيات وتفسير النتائج

المتحصل عليها، وبالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة وذلك من خلال تحليل تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر.

أما أدوات الدراسة فيتم الإعتماد على التقارير والإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري الجزائري، وتقارير البنك الدولي.

الدراسات السابقة

❖ الدراسة الأولى:

وهي الدراسة التي قام بها أحمد سلامي، بعنوان اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف ومحددات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015، تدور إشكالية هذه الدراسة حول أجلا إد كانت هناك علاقة مستقرة طويلة الأجل بين التحركات في سعر صرف الدينار الجزائري وبين التحركات في معدلات التضخم في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين سياسة سعر العملة بالمستوى العم للأسعار، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين سعر الصرف ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة بمعنى أن نظرية القوة الشرائية لا تطبق على الواقع الجزائري.

❖ الدراسة الثانية:

وهي الدراسة التي قام بها عبد الله ياسين، بعنوان دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية

العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2013، 2014، تدور إشكالية الدراسة حول دور سياسة سعر الصرف في رفع فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر-تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة التي تربط سعر الصرف والسياسة النقدية وقياس أثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي وجود علاقة في المدى الطويل وعدم وجود علاقة في المدى القصيرين سعر الصرف ومعدل التضخم.

❖ الدراسة الثالثة:

وهي الدراسة التي قام بها بربري محمد أمين، 2010، بعنوان الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر-وهي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة مدى مساهمة نظام صرف الدينار الجزائري في التأثير على النمو الإقتصادي، والنتيجة التي توصل إليها هي وجود ارتباط ضعيف جدا بين نظام صرف الدينار الجزائري ومستوى النمو الإقتصادي في تلك الفترة.

خطة الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف، وقد تضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مدخل عام لسعر الصرف، المبحث الثاني تناول النظريات المفسرة لسعر الصرف والمبحث الثالث العوامل المؤثرة في سعر الصرف،

أما الفصل الثاني خصص لإنعكاسات سعر الصرف على التضخم، وقد تضمن ثلاث مباحث،
خصص المبحث الأول للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتضخم، والمبحث الثاني تناول النظريات
المفسرة للتضخم، والمبحث الثالث أثر سعر الصرف على التضخم.

أما الفصل الثالث تناول علاقة سعر الصرف بالتضخم في الجزائر، وقد تضمن ثلاث مباحث،
تناول المبحث الأول سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، أما المبحث الثاني
فتناول التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، والمبحث الثالث خصص لدراسة
تحليلية لعلاقة سعر الصرف بمعدل التضخم خلال فترة الدراسة.

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الإهداء
I	الملخص
II	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف
09	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف واهم انظمته
13	المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف
18	المطلب الثالث: تعريف سوق الصرف والمتدخلون فيه
20	المطلب الرابع: مميزات ووظائف سوق الصرف
24	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
24	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية ونظرية ميزان المدفوعات
28	المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة ونماذج المحفظة
31	المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولية والمقاربة النقدية
34	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
34	المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
38	المطلب الثاني: العوامل غير اقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
39	المطلب الثالث: طرق التنبؤ بسعر الصرف وكيفية تحديده
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: انعكاسات سعر الصرف على التضخم	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم
45	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه
47	المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه
54	المطلب الثالث: آثار التضخم ووسائل مكافحته
57	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
58	المطلب الأول: النظرية التقليدية المفسرة للتضخم
59	المطلب الثاني: النظرية الكينزية المفسرة للتضخم
62	المطلب الثالث: النظرية المعاصرة المفسرة للتضخم
65	المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على التضخم

65	المطلب الأول: تفسير المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف
71	المطلب الثاني: انتقال تغيير أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار
74	المطلب الثالث: التضخم وأنظمة الصرف
77	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: علاقة سعر الصرف الدينار الجزائري بالتضخم خلال الفترة (2016-1990)
79	تمهيد
80	المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)
80	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
82	المطلب الثاني: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر
85	المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار
89	المبحث الثاني: التضخم في الجزائر خلال فترة (2016-1990)
89	المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)
92	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)
96	المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر
100	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)
100	المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)
105	المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)
107	المطلب الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة سعر الصرف بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)
112	خلاصة الفصل
114	خاتمة
115	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
80	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	(01)
90	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	(02)
92	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2016)	(03)
96	المؤشر العام للأسعار الاستهلاك cpi خلال الفترة (1990-2016)	(04)
101	تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (1990-1994)	(05)
102	تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (1995-2004)	(06)
103	تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2005-2016)	(07)
106	تحليل تطور معدلات التضخم (1990-2000)	(08)
106	تحليل تطور معدلات التضخم (2001-2016)	(09)
108	تحليل تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	(10)

قائمة الاشكال:

الصفحة	الاشكال	الرقم
100	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2016)	(01)
105	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	(02)

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

تمهيد:

تتميز المعاملات الإقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستعمل في المعاملات الإقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الدولية، وأهم عامل يثير المصاعب بالنسبة للمعاملات التجارية بين الدول هو اختلاف عملات الدفع، حيث أن لكل دولة عملتها الخاصة بها.

لهذا الغرض وجب على جميع الأطراف الإهتمام بما يعرف بالصرف، فهو يتسم بخصوصياته وتعقيداته، وله بالغ الأثر في اقتصاديات جميع الدول، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات و تغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الإقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين في الكثير من الأحيان تقاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة. وتتطلب دراسة ظاهرة سعر الصرف تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف.

ينحصر الفارق الجوهرى بين المعاملات الدولية والداخلية ، كون أن لكل دولة عملتها التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالإلتزامات ولا يملك أحد الحق في رفضها ، من هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها، وفي ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبدي تأثير على التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجار مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة من جهة أخرى يعتبر سعر الصرف مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد لذا اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها به ومنحته أهمية كبيرة.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأهم انظمته.

أولاً: تعريف سعر الصرف.

يمكن النظر الى سعر الصرف من زاويتين فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف على انه: " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".⁽¹⁾

ومن الزاوية الثانية ينظر الى سعر الصرف على أنه: ⁽²⁾ "السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية الى العملة الأجنبية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: المقابل من العملة الذي يتم دفعه للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص96.

2- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2006، ص57.

ثانيا: اهم أنظمة سعر الصرف.

1- نظام سعر الصرف الثابت:

وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الإقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من عملية التثبيت فهي جد مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الإقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية اذ لا بد أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا وليس على مستوى السوق. (1)

✚ مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت:

أ- مزايا نظام الصرف الثابت:

- يتسم بالاستمرارية، إذ يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.
- يضع سعر الصرف الثابت قيود او محددات السياسة النقدية الداخلية.
- سعر الصرف الثابت يكون مفيدا إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملية.
- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور الى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق. (2)

ب- عيوب نظام الصرف الثابت:

1- حسن فليح خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص437.
2- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2010، ص ص 144،145.

- إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصدقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الإستقرار النقدي وعلى الإحتياطات من العملة الأجنبية.
- ليس بمقدار الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.
- عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار التدخل.
- يتطلب حجم كبير من احتياطات العملة الأجنبية.

2- نظام الصرف المرن (العالم):

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل وتنقسم الى:

2-1- أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط ان يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملواته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال (2.52% -، 2.52% +) مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

2-2- أنظمة الصرف ذات المرونة القوية (العالية): وتنقسم الى:

✚ أنظمة التعويم المستقل:

في هذا المجال يحدد "هيتلر" المقاييس الاقتصادية للدول التي قد تسمح لعملواتها بالتعويم المستقل وهي كما يلي: " حجم البلد، درجة الإنفتاح، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجارة الخارجية).

ويطلق على هذا النظام أيضا التعويم النظيف، الذي يعبر عن الشكل النظري لتعويم سعر الصرف، حيث يترك لسوق الصرف تحقيق التوازن التلقائي، كما ينعكس غياب مشكل الإحتياطي الرسمي للصرف.⁽¹⁾

✚ أنظمة التعويم المدار (الموجه):

تقوم السلطات النقدية والمالية باتخاذ الإجراءات المناسبة للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه التي ترغب فيه تقاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: احتياطات الصرف، التضخم، تطور سوق الصرف الموازي، مكافحة التضخم.

• مزايا وعيوب نظام الصرف المرن: نوجزها فيمايلي: (2)

أ- مزايا نظام الصرف المرن:

- يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.
- لذا يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي.
- يكون فعال للتعامل مع الصدمات الخارجية.
- الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق لا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل، بشكل عام لا تتأثر المجملات النقدية بالتدفقات الخارجية.
- يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل ومنعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى.

ب- عيوب نظام الصرف المرن:

- 1- السياسوي سليمة، سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2016-2017، " ص ص 17، 18.
- 2- لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 145.

نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، هناك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي الى ان يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية أن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي الى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الإقتصادي.

سوء استخدام استقلالية السياسة النقدية، فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي الى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف.

أولاً: أنواع سعر الصرف: وهي كما يلي: ⁽¹⁾

يوجد في واقع الامران سوقان للصرف: سوق فوري وسوق لآجل، وعلى هذا الأساس يوجد أيضا سعران للصرف أحدهما فوري والثاني لآجل.

1- سعر الصرف الفوري:

يسمى سعر الصرف الفوري أيضا سعر الصرف نقدا، يكون سعر الصرف فوريا او نقدا عندما يتم تسليم واستلام العملات المتفاوض بشأنها خلال ثماني وأربعين (48) ساعة، او يومي العمل، من تاريخ إبرام عقد الصرف، حيث أنه إذا كان أي من هذين اليومين هو يوم عطلة فانه لا يأخذ بعين الإعتبار ويؤجل الأجل يوما آخر، فإذا كان عقد الصرف قد أبرم يوم الإثنين مثلا، سوف يكون تبادل العملات يوم الأربعاء، فلو كان يوم الثلاثاء يوم عطلة في بلد أحد طرفي العقد فان أجل تبادل العملات يوم الخميس.

1- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص216.

وتعتبر هذه المهلة (يومية) مهمة من الناحية الإجرائية للسماح بإجراء العمليات المحاسبية الضرورية وكذا بسبب الفارق الزمني بين الدول على أساس أن سوق الصرف الفوري يعمل بشكل متواصل على المستوى العالمي.

2- سعر الصرف الآجل: (1)

يطبق سعر الصرف لآجل على كل معاملات الصرف التي يتم فيها تسليم واستلام العملات المتفاوض بشأنها بعد مرور يومي عمل من تاريخ إبرام عقد الصرف بتطبيق سعر للصرف يتم تحديده لحظة إبرام عقد الصرف انطلاقاً من سعر الصرف الفوري، وعليه فإن سعر الصرف لآجل هو سعر يحدد الآن ويطبق على معاملات تنجز في المستقبل (أكثر من يومي عمل اعتباراً من يوم إبرام عقد الصرف).

وهكذا فإن سعر الصرف لآجل يختلف من حيث مستواه على سعر الصرف الفوري، بالرغم من أن هذا الأخير يعتبر أساس حسابه، ويتوقف ذلك على حجم الطلب لآجل على الصرف الأجنبي وعرضه لآجل، حيث ان تغيير حجمهما يؤثر على مختلف العوامل ذات الصلة بالصرف لآجل بشكل يسمح بتحديد مستوى سعره.

❖ يتحدد مستوى سعر الصرف لآجل على أساس عاملين هما:

سعر الصرف الفوري، والفروق بين معدلات الفائدة على الإقراض والإقتراض بالعملتين المعنيتين، تسمح لنا الفروق بين معدلات الفائدة على الإقراض والإقتراض بالعملتين المعنيتين، تسمح لنا الفروق بين معدلات الفائدة على العملات بحساب ما يسمى بالعلو الآجل والخصم الآجل.

1- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218.

عندما تكون هناك علاوة آجلة يكون سعر الصرف لآجل أكبر من سعر الصرف الفوري في الحالة المعاكسة، أي عندما يكون خصم آجل وعلى هذا الأساس، إذا كان سعر الصرف الفوري هو E_0 وسعر الصرف لآجل هو E_1 ، في حين تكون العلاوة الآجلة هي F_p ، والخصم الآجل هو F_D ، يمكن كتابة الصيغة العامة لتحديد سعر الصرف لآجل كما يلي:

$$\left. \begin{aligned} E_1 &= E_C + F_p \\ E_2 &= E_C - F_D \end{aligned} \right\}$$

في إطار العلاقة العامة السابقة لتحديد سعر الصرف لآجل فإن الخطوة الحاسمة تتمثل في حساب أو تحديد العلاوة الآجلة والخصم الآجل، حيث يمكن القيام بذلك بطبيعة الحال في حالة الشراء والبيع ويتم تحديد العلاوة الآجلة والخصم الآجل انطلاقاً من معدلات الفائدة على الإقراض والإقتراض في السوق الوطنية والسوق الدولية "سوق العملة الأجنبية" إذا كان i_e^1 و i_p^1 هما على التوالي معدل الفائدة على الإقتراض ومعدل الفائدة على الإقراض في السوق الوطنية، بينما i_e^f و i_p^f هما على التوالي معدل الفائدة على الإقتراض ومعدل الفائدة على الإقراض في السوق الدولية، فإنه يمكن حساب العلاوة الآجلة والخصم الآجل في حالة الشراء (انطلاقاً من سعر الصرف الفوري عند الشراء E_0^a) وحالة البيع (انطلاقاً من سعر الصرف الفوري عند البيع E_0^v) بالنسبة للفترة المتفق عليها مأخوذة بالأيام كما يلي:

- العلاوة الآجلة / الخصم الآجل في حالة الشراء :

$$Fp/Fd = \frac{E_e^\alpha \times (i_e^1 - i_p^f) \times J/360}{36000 + (i_p^f \times J)}$$

عندما تكون النتيجة المطلوبة موجبة فهذا يعني أنها تمثل علاوة آجلة وبالتالي فإن سعر الصرف الآجل عند الشراء يكون أكبر من سعر الصرف الفوري عند الشراء، أما في حالة ما إذا كانت النتيجة سالبة فذلك يعني أنها تمثل خصما آجلا ويكون سعر الصرف لآجل عند الشراء أقل من سعر الصرف الفوري عند الشراء.

- العلاوة الآجلة/ الخصم الآجل في حالة البيع:

$$\frac{Fp}{Fd} = \frac{E_C^V \times (i_p^1 - i_e^f) \times J/360}{36000 + (i_e^f \times J)}$$

عندما يكون حاصل هذه العملية موجبا يشير ذلك الى وجود علاوة آجلة ويكون سعر الصرف لأجل عند البيع أكثر من سعر الصرف الفوري عند البيع في الحالة المعاكسة، أي عندما يكون حاصل هذه العملية سالبا تكون النتيجة عبارة عن خصم آجل ويكون سعر الصرف لأجل عند البيع عندئذ أقل من سعر الصرف الفوري عند البيع.

ثانيا: وظائف سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تربط بين الإقتصاد المحلي ومختلف الإقتصاديات الأخرى، إضافة الى كونه يربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الأجنبية، ولسعر الصرف عدة وظائف أهمها: (1)

أولا: الوظيفة القياسية.

حيث يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانيا: الوظيفة التطويرية.

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية. في حين يمكن الإعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان. (2)

1- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص304.

2- مرجع نفسه، ص320.

ثالثا: الوظيفة التوزيعية.

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تعريف سوق الصرف والمتدخلون فيه.:

تعريف سوق الصرف. يعرف سوق الصرف بأنه: "غير منظم أي سوق موازي ويقصد بذلك أنه لا يوجد مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة، إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصالات عالمية ومن أبرز المراكز نيويورك ولندن وطوكيو وباريس، سنغافورة، هونغ كونغ... الخ، ومع هذا يوجد استثناء على تلك القاعدة ففي أوروبا يوجد عدد محدود من الأسواق المنظمة للعملات، بما يفوي وجود مكان محدد يتم فيه التعامل.⁽²⁾

ثانيا: المتدخلون في سوق الصرف:

يتدخل في سوق الصرف كل من:⁽³⁾

1- البنك المركزي:

باعتبار البنك المركزي مؤسسة عمومية، تأتي في قمة هرج الجهاز المصرفي، فهو بنك البنوك، فإنه يقوم بمجموعة من المهام من بينها التدخل في سوق الصرف، بهدف تحديد سعر صرف العملة حيث يتدخل

1- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص244.

2- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص446.

3- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص76.

عن طريق القيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية ومن جهة ثانية تنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في المعاملات الخاصة بالعملية.

يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي، من أجل حماية مركز العملة المحلية، أو بعض العملات الأخرى، باعتباره مسؤولاً عن سعر صرف العملة

2- المستخدمون التقليديون:

كالمستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يتبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، هذا إضافة الى التجار والمضاربيين الذين يتاجرون بالعملات المختلفة بهدف تحقيق أرباح على المدى القصير.

3- البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بشراء وبيع العملات الأجنبية إلى المستخدمين التقليديين والتجار والمضاربيين ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، ويقومون بمقصات ويحولون الى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تنتقل آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف المساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي: معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكها.

وتتعامل البنوك إما مباشرة مع بنوك أخرى أو عن طريق سماسرة الصرف الأجنبي، وقد يخضع البنك المركزي البنك التجاري الى رقابة مصرفية ولا يترك له الا الوظائف التالية مع تقييده:

- إبدال عملة أجنبية بأخرى أو العكس.
- صرف أوامر الدفع وحوالات القائمة من الخارج أو التي تم إصدارها إلى الخارج وبرقيات الدفع.

- تحويل أجور الموظفين (المواطنين) المقيمين في الخارج وكذا الأجانب المقيمين في الداخل.
- صرف الشيكات السياحية القادمة من الخارج وإصدار الشيكات للمسافرين إلى الخارج.

4- السماسرة (العملاء):

هم وسطاء نشطين ذوي أهمية بالغة يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين ويقومون بضمان الإتصال وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة والمشتريّة لهذه العملات.

المطلب الرابع: مميزات ووظائف سوق الصرف.

أولاً: مميزات سوق الصرف: ويمكن تلخيصها فيما يلي¹:

1- سوق غير محدد: يعتبر سوق الصرف أكبر الأسواق المالية في العالم وذلك نظراً لحجم المعاملات التي يتداولها حيث تبقى السيطرة الشبه التامة عليه من طرف البنوك وهو سوق يعمل خارج نطاق البورصة؛

2- نطاق التعديل المستمر: بدأ سوق الصرف يأخذ منحني التسابق مع الأسواق المالية الأخرى وذلك من ناحية مواجهة الإختلالات والأزمات التي يمكن أن تأخذ بهذا السوق إلى الإختلال؛

3- استعمال عملة موحدة وسيطة للتبادل: إن سير أسواق الصرف يشهد على خاصية أخرى أساسية تتصف بها هياكل الأسواق المالية، فالسيولة تتمركز في العمليات التي تكون محدودة بأنواع معينة من السلع، لكن في سوق الصرف تأتي السيولة من خلال المرور بعملة وسيطة لإتمام العمليات

¹-قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 33، 34.

فمن الأحسن تحويل أي عملة ما بالدولار قبل تحويلها إلى العملة المرغوب فيها لأن سعر هذه العملة سوف مقابل الدولار بصفة أكثر موضوعية وبهذا فإنه يتم تحديد معادلة الصرف لما بين العملتين بطريقة موضوعية باعتبار تدخل الدولار كعملة وسيطة مرجحة؛

4- السوق موجه بالسعر: إن طريقة عمل أسواق الصرف تشبه أحد الطرق الأساسية لتنظيم العمليات المصرفية، حيث أن هذا الأخير موجه فعلا بالسعر، فعدد هائل من البنوك تقترح في كل وقت بيع وشراء أي عملية ضد الدولار الأمريكي، فهي تلعب دور الحائز على السوق، إلا أن معظمها تتخصص في المبادلات بين عملاتها المحلية والدولار الأمريكي؛

5- الدور الذي يلعبه السماسرة: إلى جانب الدور الذي يلعبه الحائزون على السوق، هناك سماسرة يتدخلون في السوق حيث تتمثل أهميتهم بالنسبة للمؤسسات في عدم المرور عبر الحائزون على السوق وهو ما يستطيع أن يوفره لهم السماسرة أولا هو السرية ما دامت العملية لم تتم، إضافة إلى ذلك فلهم القدرة على التحاور لما تكون العملة لا تحضي بقبول واسع؛

6- العمل الدائم للأسواق: يعتبر سوق الصرف بامتياز المثال المجسد للأسواق التي تعمل 24س/24س/24س بينما مجمل الأسواق المالية تعمل على فترات أو مجالات زمنية، حيث هناك أسواق أساسية، أسواق جنوب شرق آسيا ممرزة في طوكيو، أسواق أوروبية حيث لندن محورها، وسوق أمريكي يهيمن عليه سوق نيويورك.

ثانيا: وظائف سوق الصرف.

يعتبر سوق الصرف كغيره من الأسواق يؤدي عدة وظائف هامة ويمكن حصرها فيما يلي: (1)

1- تحويل الأموال والقدرة الشرائية بين الدول:

إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال من أحد البلدان الى الأخرى بواسطة أجهزة أو وسائل إتصال معينة والتي تتمثل حاليا في خدمة التلغراف الدولي ، حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته الى بنك المراسل في مركز نقدي اجنبي ، بان يدفع قدرا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة ، وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي ، ومن الناحية الأخرى اذا كانت الدولة تولد فائض من الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها التجارية من الدول الأخرى (وإذا كان التعديل في سعر الصرف لم يسمح به) فان هذا العرض السائد يستبدل بالعملة القومية لدى البنك المركزي للدولة وثم تزيد احتياطات الدولة من العملة الأجنبية.

2- تقديم الإئتمان إلى التجارة الخارجية:

يحتاج إليه عندما تكون السلع والبضائع عندما تكون في طريقها إلى المستورد، حيث يعطي المصدرين غالبا مهلة 90 يوما للمستوردين لسداد قيمة الواردات، ولكن نظرا لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم إلتزامات المستوردين المؤجلة فورا لدى البنوك التجارية، ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية، حيث تنتظر البنوك 90 يوما حتى يتم تحصيل هذه الإلتزامات من المستوردين، وهذا يعتبر إئتمان تقدمه البنوك التجارية للمستوردين.

1- بخرز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008، ص ص 66،65.

3- تسوية المدفوعات الدولية:

حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المبادلات التجارية من سلع وخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها كالقروض والاستثمارات ... إلخ، كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود إلى الأقطار التي يزورونها.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

لقد قامت العديد من النظريات بتفسير سعر الصرف ولكل منها نموذج خاص بها، سنحاول في هذا المبحث التعرف على كيفية تحديد سعر الصرف حسب كل نظرية للوصول بعد ذلك الى تحديد السعر التوازني.

المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية ونظرية ميزان المدفوعات.

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية.

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بعد عام 1914، ويرى "كاسل" أن سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى، يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.⁽¹⁾

إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقوماً بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن:

R : هو سعر الصرف.

Pa : مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية.

Pb : مستوى الأسعار العالمية مقدر بإحدى العملات العالمية.

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:

$$R = P_a / P_b \dots\dots\dots (1)$$

$$R \times P_b = P_a \dots\dots\dots (2)$$

إذن إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك:

$$R_1 = R \times P_{ao} / P_{bo} \dots\dots\dots (3)$$

R1 : سعر الصرف الجديد.

R : سعر الصرف القديم.

R_{bo} : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

P_{ao} : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

🚩 الإنتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية لأسعار لمدة قادمة من المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام الأساسية للأسعار.
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.

تهمل النظرية إثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وإثر الرقابة في النقد الأجنبي وإثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.

النظرية غير مهتمة بتأثيرات تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.

عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية، مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات. (1)

ثانيا: نظرية ميزان المدفوعات.

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار ومن ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك " بسعر الصرف التوازني".

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم إرتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية. (2)

✚ إذ تتلخص هذه النظرية بالآتي:

1- فلح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص135.

2- عبد الكريم جابر، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2012، ص276.

- بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها.
- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وأن سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات).

الانتقادات الموجهة لنظرية ميزان المدفوعات:

يعاب على هذه النظرية ما يلي: (1)

- إن ادعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو من المبالغة وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الإستيرادات والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الإستيرادات والصادرات.
- هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الإقتصادية، فإن ذلك يستدعي والحالة هذه استبعاد معظم

1- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص25.

فقرات رأس المال القصير الأجل، باعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.

- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يجعل سعر الصرف هو التوازن الحسابي التوازني؟، فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أي مدة من الزمن، أي أنه ينصرف إلى حسابات حقوق البلد وديونه جميعاً.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة ونموذج المحفظة.

أولاً: نظرية تعادل معدلات الفائدة:

قام بصياغة هذه النظرية "كينز" في كتابه عام 1923، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات.

- تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، حيث أن الزيادة في سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الإستثمار ، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدولة الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف ، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم ، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض

من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر الفائدة المرتفع ، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات.

- وبعبارة أخرى فإن نظرية تعادل معدلات الفائدة تشير الى أن معدل تأخير الإستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق معدلات الفائدة بين البلدين بمعنى أن أسعار الصرف الآجلة للعملات الأجنبية تتغير وتتعدل على أساس تعادل معدلات الفائدة. (1)

ثانياً: نموذج المحفظة.

تعتبر نماذج المحفظة أن الأعوان الإقتصاديون يمتلكون مجموعة هامة من الأصول.

كما تعتبر أن سعر الصرف هو السعر الذي يقبل عنده الأعوان الإحتفاظ بمجموعة من الأصول والنموذج القاعدي من المعادلات التالية:

$$M=m(i,i^*+Sa)W$$

المعادلة الأولى: شرط التوازن في السوق المحلية

$$B=b(i,i^*+Sa)W$$

المعادلة الثانية: شرط التوازن في سوق السندات بالعملة المحلية

$$Sf=f(i,i^*+Sa)W$$

المعادلة الثالثة: شرط التوازن في سوق السندات بالعملة الأجنبية

$$W=M+B+Sf$$

معادلة الثروة:

M : العرض من العملة المحلية.

B : العرض من السندات بالعملة المحلية.

F : العرض من السندات بالعملة الأجنبية.

1- مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 190، 189.

S : يعر الصرف.

W : الثروة الاجمالية للأعوان المحليين.

Sa : معدل الفرق المقدره لسعر الصرف.

m.b.f : تمثل الطلب على الأصول.

i : معدل الفائدة المحلي.

i* : معدل الفائدة الأجنبي.

✚ من خلال المعادلات السابقة نتوصل إلى نتيجتين مفادهما:

- يرتبط سعر الصرف ارتباطا وثيقا بعنصرين مهمين هما: عرض الأصول ومحدد الفائدة الأجنبي، فالحائزون على الأصول يسعون للبحث عن أعظم مردود طبقا للمخاطرة المتعلقة بمختلف أنواع التوظيفات.

- يؤثر الفرق الجاري على أرصدة الأصول، حيث يؤدي الفائض الجاري إلى فائض في الإدخار، وبالتالي زيادة القدرة على التمويل التي تؤدي الى ارتفاع أرصدة الأصول الأجنبية عكسيا / يؤدي العجز الجاري الى الإحتياج إلى التمويل وبالتالي الإنخفاض في أرصدة الأصول الأجنبية.⁽¹⁾

1- مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص191،192.

المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولية والمقاربة النقدية.

أولاً: نظرية أثر فيشر الدولية.

ينسب هذا الأثر الى الاقتصادي " أرفينغ فيشر"، وتقتض هذه النظرية في تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدل الفائدة الاسمي الذي يجب أن يعادل كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي.

✚ أثر فيشي المحلي:

يمكن وصف المبدأ من خلال العلاقة التالية: حيث أن:

$$1+in = (1+ir) (1+\pi).$$

in : سعر الفائدة الإسمي.

ir : سعر الفائدة الحقيقي.

π : معدل التضخم المتوقع. (1)

✚ أثر فيشر على المستوى الدولي:

يعتبر هذا الأثر بين سعر الصرف الفوري والمتوقع، مع الأخذ بالإعتبار للفروقات في أسعار الفائدة في كلا البلدين، وتكون التعديلات في سعر الصرف بنفس القدر وباتجاه عكسي للفروقات في أسعار الفائدة. (2)

1- بسام حجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، 2009، ص128.
2- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2016، ص53.

❖ ومن بين الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية: (1)

- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.
- إفتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى.
- إن زيادة كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود في حالة الكساد.
- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.

رغم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أنها تربط بين مختلف النظريات التي حاولت تفسير اتجاهات أسعار الصرف كذلك تركيزها على دور فوارق معدلات الفائدة التي تعتبر أهم المداخل التي تركز عليها أغلب الجهود التي حاولت تفسير أهم المداخل التي تركز عليها أغلب الجهود التي حاولت تفسير تحركات أسعار الصرف.

وتفسر قاعدة فيشر أن معدل الفائدة متساوي في كل الدول بسبب قيام المضاربين بعمليات المراجعة والفرق في مستويات الفائدة الإسمية بين البلد المحلي والبلد الأجنبي يساوي الفرق بين مستوى التضخم المتوقع بين البلدين.

ثانيا: المقاربة النقدية.

شملت هذه المقاربة جهود مجموعة من الباحثين المتخصصين انطلاقا من الأعمال العلمية لكل من Mundell، و Dorn bush، Frenkel، و Mussa، وقد انصبت جهود هؤلاء على دور السوق النقدية في تحديد

1- عمار جعفري، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ص32.

معدل الصرف ، وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد معدل الصرف ، ويرى frenkell أن الإعتماد على دور النقود في حد ذاتها والأصول المالية الأخرى لتحديد وضعية ميزان المدفوعات في نظام الصرف المرن هو امتداد للفكر الكينزي Jm.keynes في حين قام Drmbush في 1976 بتفسير عدم استقرار أسعار صرف العملات ، مبيناً أن سعر الصرف يتحدد عن طريق الميزان التجاري ، وتكافؤ قدرات الشراء في المدى الطويل في حين أن سعر الصرف في المدى القصير يخضع إلى تفاعلات حركات رؤوس الأموال الذي تؤدي إلى تفاضل في معدلات الفائدة. (1)

1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتعويم العملة وحرب العملات، مرجع سبق ذكره، ص55.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

يتأثر سعر الصرف بالعديد من العوامل منها الإقتصادية والغير إقتصادية على غرار معدل التضخم وسعر الفائدة، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على العوامل المؤثرة في سعر الصرف والتي تؤدي الى تذبذبه صعودا ونزولا.

المطلب الأول: العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف.

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل إقتصادية وهي كما يلي:

أ- كمية النقود:

لقد أخذ الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" على عاتقه أعاد الحياة إلى نظرية كمية النقود، ولكن بصورتها الجديدة في مقالاته الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والنتائج).

حيث يرى أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي المتغيرات المهمة في كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار.

ويقول "فريدمان" ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس فليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار الا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه وقام بتفسير صحته العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا في حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل الى الإنخفاض بمقدار النصف تقريبا وتحليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها بنسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على:

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما ازداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.
- تكلفة الإحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود.

ويرى "فريدمان" أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقتها بالنمو والإستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان على أسعار وهذا يتطلب زيادة في كمية النقود وتتراوح بين (3-5%) سنويا، وفي الأجل الطويل تعد هذه النسبة ضرورية لتجنب التضخم والإنكماش إلى أن العامل المتغير الحاسم بالنسبة للسياسة النقدية هو كمية النقود. (1)

ب- أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في سعر الصرف بشكل غير مباشر فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص إستثمارية يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها مما يؤدي الى تحسين قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى، في حين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الى تجنب الاتجاه نحو الإقراض من قبل

1- عبد المحسن جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص ص 81-82.

المشترين، وهذا يؤدي الى إنخفاض النمو الإقتصادي مما يؤدي الى نتائج عكسية تقلل من قوة الإقتصاد الوطني، وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى. (1)

ج- التضخم المحلي والعالمي:

- يعتبر التضخم إحدى العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وأن العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:
- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية القوة الشرائية والتي وضع أسسها الاقتصادي السويدي " كوستاف كاسل" وفقا لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل الى الهبوط بنفس النسبة الذي يرتفع بعدها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة (A) بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.
 - القناة الأخرى هي قناة تخفيض قيمة العملة نتيجة الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية، ولا يقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير على الأجور والتي تؤثر عن فاعلية سعر الصرف من خلال جمودها. (2)

د- ميزان المدفوعات:

يمكن معرفة تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف من خلال جانبيه الدائن والمدين، فالجانب الدائن يعمل على تحديد مقدار الحصول عليه من عملات أجنبية، أي انه يحدد عرض الصرف الأجنبي، أما بالنسبة للجانب المدين فإنه يحدد الطلب على الصرف الأجنبي، أي المعروض من العملة الوطنية.

1- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2002، ص 263.

2- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 62.

ففي حالة توازن ميزان المدفوعات سيميل سعر الصرف الى التوازن أما في حالة العجز، أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يزيد عن عرضه فإن سعر الصرف سيتجه الى الإرتفاع.

وأما في حالة الفائض أي زيادة العرض الأجنبي عن الطلب عن الصرف الأجنبي سيميل سعر الصرف إلى الإنخفاض.⁽¹⁾

هـ-الموازنة العامة:

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف فإذا ما اتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليص حجم الناتج الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي هبوط في معدلات التضخم مما يؤدي الى ارتفاع سعر العملة المحلية.⁽²⁾

و-تحويل الأموال بقصد المضاربة:

نقصد به إنتقال الأموال من بلد إلى آخر للإستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية.

فالبلد المتلقي للأموال سوف يزداد لديه عرض العملة الأجنبية، ويزداد الطلب على العملة الوطنية بالتالي يرتفع سعر العملة المحلية، وفي نفس الوقت ينخفض سعر صرف العملة الأجنبية.⁽³⁾

1- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص111.

2- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص265.

3- ابتسام عليوش قريوع، أثر تغيرات الصرف على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة سكيكدة، 2011، 20012، ص46.

المطلب الثاني: العوامل غير إقتصادية المؤثرة في سعر الصرف.

تؤثر في سعر الصرف عوامل غير إقتصادية يمكن حصرها فيما يلي: (1)

أ- الإضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة في سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد عن الإضطرابات السياسية ، وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف ، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب تدمير او تعطيل المرافق العامة والخاضعة ، زيادة عن الإنخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب- الإشاعات والأخبار:

تعد الأخبار والإشاعات من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة. وسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها، وهذا يؤثر على توجهات ارتفاع وانخفاض قيمة العملة وبالتالي سعر الصرف الخاص بها.

1- عبد الحسين جليل، الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81،82.

ت- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه وبناء على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلا عن أسعار الصرف فهي تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة.

المطلب الثالث: طرق التنبؤ بأسعار الصرف وكيفية تحديده

تنقسم طرق التنبؤ بسعر الصرف إلى طرق أساسية المتمركزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق التقنية التي تنقسم بدورها إلى طرق بيانية وأخرى إحصائية وتتمثل فيما يلي:

أولاً: طرق التنبؤ بأسعار الصرف

1- تقنيات التنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسي: تركز نماذج الاقتصاد القياسي على تحديد علاقة

ثابتة بين بعض التغيرات الاقتصادية وسعر الصرف ومن أهم هذه المتغيرات نجد : سعر الصرف، التضخم ، سعر الصرف ، معدل الفائدة.

2- الطرق التقنية: يركز التحليل التقني لسعر الصرف على أن هذا الأخير في الفترة التي لا يعبر

عن كل المعلومات المتوفرة ومن ثم فإنه من الممكن بعد دراسة سابقة لأسعار الصرف أن تستخرج مجموعة من الأشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر

الصرف¹؛

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 104.

3- التنبؤ عن طريق التحليل البياني: يركز التحليل البياني على النظرية (CH-Downs) لأول مرة على مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة استخراج بعض المعالم التي تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلا ومن أجل القيام بعمليات التنبؤ بيانيا يجب:

✓ اختيار طريقة العرض البياني؛

✓ تحليل واستنباط النتائج من الأشكال.

4- التنبؤ عن طريق التحليل الإحصائي: يهتم التحليل الإحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف قصد استخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم هي:

✓ المتوسطات المتحركة؛

✓ التذبذب¹.

ثانيا : كيفية تحديد أسعار الصرف: نميز ثلاث حالات:

1- الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2- الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، حيث تتأثر هذه

1- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 96.

التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3- الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات، وهنا إما ان ترتبط عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي عن خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية¹.

1- جابر البشير الحسيني، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة الجوف 2013، ص 64.

خلاصة الفصل

على ضوء ما سبق، تبين لنا من خلال استعراض الإطار النظري لسعر الصرف أهميته البالغة، حيث تتم على أساسه مبادلة العملة المحلية بعملة أجنبية من أجل تسهيل تسوية الإلتزامات الناشئة عن التبادل الدولي. ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى العرض والطلب بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات أسعار الصرف تبعا لتعدد أنظمتها. وبمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وكذا أنظمتها ومختلف النظريات المفسرة له، نجد أن له علاقة وثيقة بمتغيرات الإقتصاد الكلي و بالتضخم خاصة وهذا ما سنعالجه في الفصل الموالي.

تمهيد:

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الإقتصادية الكلية، وهي إحدى المشاكل التي تعاني منها اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، مما يترتب عنها تباين الآثار الإقتصادية والإجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصاديات تلك الدول وبالتالي تختلف الوسائل والإجراءات المنتهجة لمكافحة التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوثه، وقد شغلت ظاهرة التضخم الإقتصاديين لمدة طويلة من الزمن منذ شيوعها بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا في السبعينات من القرن الماضي فهي ظاهرة لا تقل أهمية عن بقية الظواهر الأخرى من حيث دورها الكبير ودورها الفعال في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في البلدان.

ونظرا لأهمية الدور التي تلعبه ظاهرة التضخم كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، حيث سننترق في هذا الفصل من الدراسة إلى مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة بالإضافة إلى الأسباب المؤدية إلى نشوئه، كما سنتناول أهم النظريات الإقتصادية التي تطرقت لتفسير ظاهرة التضخم، وسنترق أيضا إلى توضيح أثر سعر الصرف على التضخم من خلال تفسير المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف وتوضيح العلاقة التي تربط بين مختلف أنظمة الصرف والتضخم.

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على التضخم

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم

تواجه كافة دول العالم وخاصة النامية منها العديد من المشاكل، ويعد التضخم أحدها، حيث يأتي في مقدمة الإختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها هذه الدول، ويترتب عليها عديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة سواء الإقتصادية والإجتماعية أو السياسية، ولهذا فإن هذا يتطلب منا معرفة مفهوم التضخم وأسبابه وطرق قياسه فضلا عن أنواعه وآثاره في محاولة لتوضيح هذه الظاهرة و اتخاذ الإجراءات والوسائل الملائمة لمكافحتها والحد منها.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

أولاً: مفهوم التضخم:

يمكن تقديم عدة تعاريف للتضخم وهي كما يلي:

- يعرف التضخم بأنه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.

ويرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج، وعدم نهايتها بالوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة¹

- كما يعرف التضخم أيضا على أنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة².

1-حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الطبعة الأولى، 2011، ص 131.

2-حريي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 155.

▪ التضخم وزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في الزمن القصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن التضخم والإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

ثانياً: أنواع التضخم:

التضخم كظاهرة نقدية يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث يتخذ التضخم مجموعة من الأنواع سوف نتعرض إليها فيما يلي:²

▪ **التضخم الجامح:** يحدث هذا النوع من التضخم، بعدإنهاء الحروب أو فقدان الدولة لسلطتها بسبب أزمات اجتماعية حادة، وفي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود، أو القوة الشرائية للنقود بشكل حاد بدخول حركة الإرتفاع في الأجور والأسعار.

▪ **التضخم الزاحف:** هذا النوع يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار بمعدلات بسيطة وعلى امتداد فترة طويلة نسبياً، وخطورة هذا التضخم في أثره النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه بسبب الإرتفاعات الصغيرة والمتتالية للأسعار.

–سوزي عدلي ناشر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص 1261.

2-بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 282.

▪ **التضخم المكبوت:**¹ هي عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاعاً في الأسعار في مرحلة لاحقة.

ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الإقتصاد المخطط التي تهيمن الدولة فيها على الإقتصاد. ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو الذهب أو من العملات الأجنبية.

ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالتضخم المكبوت.

وعندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع والخدمات، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع إنفجاري للأسعار.

المطلب الثاني: أسباب التضخم وطرق قياسه

هناك عدة أسباب لظاهرة التضخم كما تتعدد طرق قياسه وهو ما سنتناوله فيما يلي:

¹ -وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 24.

أولاً: أسباب التضخم: وتتمثل فيما يلي:

1- التضخم بارتفاع الطلب الكلي:

من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي، فإنه ينشأ زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار لقلّة المعروض من النقود، ومن بين الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى هذا الإرتفاع نذكر منها:

- ✓ زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري؛
- ✓ التوسع في فتح الإعتماد من قبل المصارف.
- ✓ قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الإدخار.
- ✓ تمويل العمليات الحربية.
- ✓ العجز في الميزانية.
- ✓ إرتفاع معدلات الأجور.

2- التضخم بزيادة التكاليف:

في هذا النوع من التضخم يكون إرتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين¹.

1-غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 115.

والزيادة في نفقات العمال تترجم في غالب الأحيان إلى الزيادة في معدلات الأجور، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فإن التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى منها:

✓ التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها؛

✓ زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.

3- التضخم بانخفاض العرض الكلي: ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالإنخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام، يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خطتها الحكومة كما يعود هذا الإختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:

✓ تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل.

✓ عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

✓ النقص في العناصر الإنتاجية.

✓ النقص في رأس المال العيني.

4- التضخم الهيكلي:

يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان، والكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية. وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع، والضغط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكله للإقتصاد مثل السكان، أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في حدود العلاقات بين تلك العناصر، ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الإقتصاد الرأسمالي ما يلي:

✓ شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الإقتصاد الرأسمالي؛

✓ التناقض بين القطاعات الاقتصادية؛

✓ طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي؛

✓ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ الهيكل السكاني.

ثانيا: طرق قياس التضخم:

إن أخذ الأسعار ومتابعتها غير كاف لابد من تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي في قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الأسعار، ويتم بالاستعمال عدة مؤشرات أهمها:

✓ طريقة الأرقام القياسية للأسعار¹:

1- عبد المجيد قدرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والعرف على تطور لأسعار والنقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية إحداهما سنة الأساس والتي تعتبر ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها وسنة أخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي:

- صيغة لاسبير (La speyres): يتم ترجيح الأسعار بكميات سنة الأساس وذلك كما يلي:

حيث أن:

L: الرقم القياسي.

P_1 : سعر السلعة سنة المقارنة.

P_0 : سعر السلعة سنة الأساس.

Q_0 : كمية السلعة سنة الأساس.

- صيغة باش (Péache): يتم ترجيح الأسعار بكميات سنة المقارنة وذلك كما يلي:

حيث أن:

Q_1 : كمية السلعة سنة المقارنة.

- صيغة فيشر (Fisher): وهو المتوسط الهندسي لصيغة باتش ولاسبير

حيث أن:

Fisher : F

Péache : P

Laspeyres: L

✓ قياس الفجوات التضخمية: وتتمثل فيما يلي:

إن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عدم التوازن بين الطلب والعرض، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحقيقية للطاقة الإنتاجية ويطلق على هذا الفائض الفجوة التضخمية، إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة، تقترح لحسابها بالإعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية¹.

• معيار فائض الطلب: حسب النظرية الكينزية في الطلب الفعال إذ لم يصاحب الزيادة في حجم الإنتاج، ويظهر لنا فائض الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم للأسعار ويعطى بالعلاقة :

$$DX = (Cp + Cg + I)Yt$$

حيث:

CP: الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

DX: إجمالي فائض الطلب؛

Cg: الإستهلاك الإجمالي بالأسعار الجارية؛

Yt: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

1- يوسف مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ص ص51،52.

- معيار الإستقرار النقدي: يستند هذا المعيار على أساس النظرية النيوكلاسيكية التي تأخذ بعين الإعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل والنتاج الوطني بالإضافة إلى تغيير الطلب على النقود ولسرعة دورانها وذلك كما يلي:

حيث:

$\Delta y/y$: معدل التغيير في إجمالي الناتج الوطني.

$\Delta M/M$: معدل التغيير في كمية النقود.

يساوي الصفر يكون التغيير في إجمالي الناتج الوطني B عندما يكون معامل الإستقرار النقدي.

- معيار الإفراط النقدي: يستند إلى النظرية النقدية المعاصرة " ميلتون فريدمان " الذي يعتبر أن استقرار المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من طرف السلطات النقدية.

هذا الحجم الأمثل هو الذي يتعين أن يلغي معدل تغييره في كل فترة زمنية، الأثر الذي يمارسه معدل تغيير الناتج الوطني ومعدل تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض درجة دوران النقود على مستويات الأسعار والإرتفاع في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي الذي يبعث بالأسعار نحو الإرتفاع ومنه ظهور القوي التضخمية، وهذا المعيار هو الأكثر استعمالا بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هذا المعيار

المطلب الثالث: آثار التضخم ووسائل مكافحته

أولاً: آثار التضخم

يترتب على التضخم المستمر في الأسعار آثاراً تمس أفراد المجتمع وأوجه النشاط الإقتصادي المختلفة، ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:

✓ **تأثير التضخم على الدخل:** يضر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر، فأصحاب الدخل الثابتة هم بالتأكيد المتضررين، من إرتفاع الأسعار بينها يستفيد أصحاب الدخل الناشئة على الأرباح من رجال أعمال وتجار وغيرهم (الذين ترتفع دخولهم بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار) من وجود التضخم؛

✓ **تأثير التضخم على المديونية:** يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن، وذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة أقل نظراً للإرتفاع المستمر للأسعار¹.

✓ **أثر التضخم على التجارة الخارجية:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم عجز في موازين التجارة الخارجية، أي تكون سالبة، إن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات، ويرجع ذلك إلى التحليل التالي:

- عند ارتفاع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي تحجم تلك الدول عن استيراد تلك السلع وبالتالي تتراجع الصادرات.

1- محمود حسن الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 188

- ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة بنفس الجودة لكن بأسعار أقل، وبالتالي يميل المجتمع المحلي إلى زيادة استهلاك السلع المستوردة، ومن ثم تتزايد الواردات، وتؤدي زيادة الواردات عن حجم الصادرات وبالتالي عجز ميزان المدفوعات.

✓ أثر التضخم على أوجه النشاط الاقتصادي: يمكن محاولة حصر آثار التضخم على النشاط

الإقتصادي، سواء من حيث سلوكيات الأعوان الاقتصادية أو سلوك الأفراد في النقاط التالية:

- ضعف القدرة الشرائية للنقود مما يؤدي لتراجع حجم الإدخار.
- يؤدي التضخم لهجرة رؤوس الأموال لعمولات أجنبية حماية لها.
- عندما تقعد العلاقة العملة قيمتها، يفضل الأفراد استبدالها بالسلع، مما يؤدي إلى زيادات في الإنفاق الاستهلاكي.
- ظهور وانتعاش المضاربات في السوق السوداء.
- سهولة تسويق السلع الرديئة على حساب جودة بعض السلع.
- انتشار أجواء تشاؤمية؛ تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج وظهور البطالة.
- بسبب أن الطبقات الغنية هي القادرة على الإستهلاك فإن الموارد المالية ستوجه إلى المشاريع التي تنتج السلع الكمالية على حساب السلع الأساسية.
- تراجع أسعار الفائدة الحقيقية لمقابلة أخطار التضخم؛

- انتشار آثار إجتماعية سيئة نتيجة الفقر والعوز وبالتالي ظهور آثار لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي ولا حتى السياسية¹.

ثانيا: وسائل مكافحة التضخم: ويمكن حصرها فيما يلي:

أ/ **دعم الموازنة وتخفيض العجز:** تواجه العديد من البلدان النامية عجزا من الموازين، وغالبا ما تعمل على توظيف الآثار المالية للخصخصة لدعم الموازنة وخفض العجز الحكومي، إذ أن عملية الخصخصة بيعا كانت أم إيجارا ستفرز الموازنة العامة للحكومة، ومن ثم تؤدي إلى خفض عبء الدعم الحكومي للمؤسسات المزمع تخصيصها فضلا عن العائد من حصيلة البيع أو الإيجار، مما يخفض نسبيا من العجز المذكور.

ب/ **توسيع الأسواق المالية وتقويتها:** وذلك بطرح ملكية القطاع العام للإكتتاب العام في سوق الأوراق المالية مما يشجع صغار المستثمرين والمدخرين على شراء الأسهم، وبذلك تزداد قاعدة الملكية بين المواطنين على حد سواء، ومن الصعوبة إجراء عملية الخصخصة بطريقة مقبولة، بدون سوق للأسهم يتسم بالكفاءة والحقيقة أنه في غياب مثل هذا السوق يكون البديل بيع أسهم إلى مجموعات محلية كبيرة أو إلى جهات أجنبية وهي برامج تمنح الأسهم بالتناسب لدافعي الضرائب² أو العاملين في تلك المؤسسات.

ج/ **توزيع الموارد:** إن أداء السياسات المالية وما يترتب عليها من سوء توزيع الموارد كان أحد الدوافع لعناية الكثير من الدول بتحويل النشاط العام إلى الخاص، للتخلص من التشوهات التي تحصل من جراء انحراف توزيع الموارد المذكورة.

1- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 199.

2- خالد حمادي حمدون المشهداني، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 22، 23.

مما أدى إلى تبني برامج الخصخصة، حيث يمكن استخدام حصيلة الإيراد المتأتي من الخصخصة، أما لخفض عجز الميزانية أو لزيادة الفائض إن كانت الميزانية في حالة فائض، أو لخفض الضرائب أو زيادة المصروفات لخدمة الأغراض التنموية.

د/ قد يكون الهدف الأساسي للخصخصة: هو إعادة توزيع الدخل، ويمكن تحديد ثلاث مسائل يمكن من خلالها التعرف على تأثير توزيع الدخل ببرامج الخصخصة، أولها شراء الأسهم والتي قد ترتفع قيمتها بعد الخصخصة، ثانياً إن مدراء العديد من المؤسسات الخاصة الخاضعة للخصخصة سيتقاضون رواتب عالية عما كان عليه الحال قبل الخصخصة. وثالثها هي أن تغير الأسعار بفعل الخصخصة قد يكون لها الضغط على توزيع الدخل الحقيقي، مما يؤثر تأثيراً سلبياً في الفقراء ومنخفض الدخل في الأمد القريب.

هـ/ زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية: تؤدي الخصخصة إلى توظيف المدخرات الوطنية، وذلك من خلال ما تخلقه من بيئة اقتصادية تنافسية حرة، ويزداد استثمار المدخرات الوطنية ولاسيما إذا اعتمدت الخصخصة على أسلوب بيع أسهم مؤسسات القطاع العام للعاملين فيها مما يساعد على توجيه المدخرات الوطنية في قنوات استثمارية، ومن ثم زيادة عدد المستثمرين المحليين¹.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة في الدول خلال فترة زمنية وباختلاف الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور التضخم، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم النظريات التي فسرت هذه الظاهرة².

1- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 38-39.

2- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقومات النظرية والمناهج السياسية والاقتصادية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 58.

المطلب الأول: النظرية التقليدية المفسرة للتضخم

ترى هذه النظرية أن النقود وسيط للمبادلة، ولا تطلب لذاتها بل أن الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات وبناءا عليه فإن القوة الشرائية للنقود قيمتها تتوقف على الكمية المعروضة منها فكلما زادت هذه الكمية تقل قيمة النقود.

- يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هو سبب ظهور التضخم.

- تقوم هذه النظرية على بعض الفرضيات المستمدة من مبادئ الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والمتمثلة فيما يلي:¹

1- ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير .

2- ثبات سرعة دوران النقود أدى إلى قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود M فإنها تتسبب في تغيرات تناسبية في القيم النقدية للإنتاج أي حجم الإنتاج مضروب في المستوى العام للأسعار P .

3- إنتاج الإقتصاد من السلع والخدمات يتحدد أساسا بعوامل العرض (العمل، رأس المال العيني، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية)، وكذلك بتكنولوجيا الإنتاج المتاحة ونظرا لأن النقود محايدة فإن النقود لن تؤثر على الإنتاج؛

1- حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

4- بما أن الإنتاج يتحدد بعرض من العناصر والتقنية المتاحة فقيام البنك المركزي بتعديل

عرض النقد يتسبب بتغيرات تناسبية في القيمة النقدية للإنتاج، وهذه التغيرات تنعكس

بالتغيرات في المستوى العام للأسعار؛

5- إرتفاع معدل التضخم ناتج عن قيام البنك المركزي بالزيادة السريعة لعرض النقد.

❖ الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم: وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلي¹:

1- هذه النظرية اعتبرت أن النقود وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للمبادلات دون اعتبار الوظائف

الأخرى.

2- افتراض ثبات سرعة دوران النقود غير واقعي، وذلك لأن سرعة تداول النقود تتأثر بالعديد من

العوامل الأخرى.

3- افتراض النظرية أن أي تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار بينما افترضت ثبات

العناصر الأخرى.

* لكن في الحقيقة هي أن هذه العوامل ليست ثابتة نتيجة تدخل الأحوال النفسية للأفراد، فكثيرا ما

يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في سرعة تداولها.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية المفسرة للتضخم

يبنى هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة

وهي العلاقة السلبية التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من

1-غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

بنى تعريفه وتحليله للتضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرف التضخم بأنه: " زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

ولقد بنى أصحاب هذه النظرية تحليلهم لمفهوم التضخم على نظرية الأسعار وتغيراتها، فهم يفترضون مستوى معين من الأثمان السائدة في الأسواق، بحيث أنه لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع أي إذا كان هناك فائضا إيجابيا في الطلب وفائضا سلبيا في العرض والعكس.

ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للإقتصاد مستغلة في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلا: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي يزيد الإنفاق على الإستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج غير أنه مع زيادة الإنفاق يتجه الإقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الإتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو التضخم الجزئي، يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وكذا الممارسات الإحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحق على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تتجح أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنواتج

الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، ومن الملاحظ أن الإرتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب " القوة التضخمية"¹.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في تفسير التضخم²:

- إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر وفي مقدمتها الدخل.
- اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل وإهماله له لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة وخاصة في أسواق الائتمان المصرفي، كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة زمنية معينة من الزمن دون الإهتمام بأنماط الاستهلاك المتغير بمرور الزمن.
- يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة ولكن هذا التحليل لم يتوصل إلى سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود، لأن الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات الفائدة على أساس أن الأفراد إذا توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود، ويفضلون شراء السلع بدل السندات وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار الفائدة لأن الطلب الجديد لم يقابل بخلق نقود جديدة.

1- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث، السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة، 1994-2003، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2004، 2005، ص ص 05، 06.

2- أحمد محمد صالح لجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 48.

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة المفسرة للتضخم

في سنة 1956 قام ميلتون فريدمان بإحياء النظرية الكمية للنقود، وذلك من خلال إعادة صياغة نظرية الطلب على النقود نتيجة للتطورات الحاصلة في الإقتصاد، وكذا اختلاف طبيعة الأزمات الاقتصادية الجديدة، من بينها التضخم الركودي، الذي لم تجد النظرية الكينزية حلا مناسباً له.

حيث اعتبر فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية، سببه التوسع في الإصدار النقدي بشكل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، فتحصل اختناقات وضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

- حيث حاول فريدمان من خلال هذه النظرية تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة شاملة ووصل إلى أن الطلب على النقود يتوقف على المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد وكذا تكلفة الاحتفاظ بهذه الثروة.

ومن بين النظريات التي تستند عليها هذه النظرية²:

- ✓ استقلال عرض النقود على الطلب على النقود.
- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
- ✓ يتوقف الطلب على النقود لنفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

1- عبد الحسين جليل عبد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 102.

2- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 65، 66.

حسب فريدمان النقود تمثل وجها من أوجه الإحتفاظ بالثروة، كما أن لها بدائل أخرى ذات أهمية كبيرة تمثل حولا للإحتفاظ بالثروة، وتتمثل هذه البدائل في الأصول المالية (الأسهم والسندات)، كما أن الأصول الحقيقية (العينية) المتمثلة في السلع والخدمات تمثل أيضا بديلا للنقود.

كما يمكن الإحتفاظ بالثروة في شكل رأس مال بشري يتكون من مجموع المعارف والمهارات.

وبالتالي الطلب على النقود يتحدد بالعوامل التالية:

- حجم الثروة التي يمتلكها الأفراد.
- العائد على الأصول المالية.
- العائد المتوقع لأنواع الأصول المادية المكونة للثروة.
- أذواق وتفضيلات المجتمع.
- التغيرات الهيكلية التي يمكن أن تؤثر في توزيع الثروة بين أنواع الأصول المكونة لها.

كما افترض فريدمان أن الأفراد يرغبون بالإحتفاظ بكمية من الأرصدة الحقيقية، وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند فريدمان على النحو التالي¹:

$$M_d = F(y_p; r_b; - r_m; \pi; w; u; \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

M_d/p : الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية؛

Y_p : الدخل الدائم؛

1- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 83، 84.

Rm: العوائد المتوقعة من السندات؛

Rb : العوائد المتوقعة من السندات.

من خلال هذه المعادلة بين فريدمان أن العلاقة بين الطلب على النقود والثروة الموجبة، في حين أن العلاقة بين العوائد المتوقعة من السندات، الأسهم ومعدلات التضخم والثروة البشرية تبقى عكسية، كما أدخل معدلات التضخم للدلالة على كمية احتفاظ الأفراد بالسلع والموجودات العينية.

حيث نجد أن معادلة الطلب على النقود تحتوي على كثير من الأصول كبدايل للنقود و تتمثل تلك الأصول في السندات، الأسهم، أصول مالية و سلع حقيقية والتي تتمثل في الثروة البشرية مما يدل على تعدد أسعار الفائدة على السندات والأسهم والعكس صحيح.

وإذا توقع الأفراد ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي ارتفاع أسعار السلع فإن ذلك سيدفع الأفراد بالتخلص من النقود والإحتفاظ بالسلع والعكس صحيح.

- كما أكد فريدمان أن استهلاك الفرد يتحدد بالدرجة الأولى تبعاً لما يملكه من ثروة طوال فترة حياته، وإن العلاقة بين الاستهلاك والثروة ليست مباشرة، وإنما تتحدد من خلال تيار الدخل المتولد عن هذه الثروة.

π : معدل التضخم المتوقع

W: الثروة البشرية

U: أذواق وتفضيلات الأفراد

Re:العوائد المتوقعة من الأسهم.

المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على التضخم

تعتبر سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية بهدف إدارة الإقتصاد الوطني، والوصول إلى سعر صرف توازني، والذي يتأثر بدوره بعدة عوامل منها ما هو طويل الأجل ومنها ما هو قصير الأجل، وبصفة عامة تتعدد المناهج التي تحدد سعر الصرف احتل المنهج النقدي مكانة هامة في مجال الإقتصاد النقدي والدولي.

المطلب الأول: تفسير المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف

يستمد المنهج النقدي لسعر الصرف أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) والتي ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها للبحث عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب مما أدى إلى حدوث فوضى شديدة في أسعار صرف العملات.

النماذج النقدية الأساسية لسعر الصرف:

يعتبر المدخل النقدي لسعر الصرف من أهم القضايا التي تعد مجالاً خصبا للباحثين في مجال الإقتصاد الدولي بشكل عام والإقتصاد النقدي بشكل خاص، حيث يتميز المدخل النقدي بتباين وتعدد النماذج الفرعية التي تنطوي تحت لوائه وأهمها مدخل النقدي في شكله الأساسي، نموذج جيرتون روبرز، نموذج فروق أسعار الفائدة الحقيقية... إلخ¹.

1-نادية سحاب، المنهج النقدي وسعر الصرف، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة باتنة، 2017، ص ص

✓ النموذج النقدي الأساسي لسعر الصرف: يعتب المدخل النقدي أن عرض النقود والطلب عليها من المحددات الرئيسية لسعر الصرف كما أنه يؤكد على الدور الكبير التي تلعبه السياسة النقدية في تحديد كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثير المتغيرات الحقيقية تأثيرها على سعر الصرف ولكن بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على الطلب على النقود، كذلك يبرز المنهج النقدي دور التوقعات في تحديد سعر الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة النقدية لهذه التوقعات.

* كما تجدر الإشارة إلى أن النموذج النقدي الأساسي لسعر الصرف يتشابه مع التحليل الاقتصادي الكلاسيكي من حيث افتراضه مرونة الأسعار في الأجل القصير، وفي هذا الصدد يتم التركيز على المنهج النقدي للسعر المرن والمنهج النقدي للسعر الجامد لسعر الصرف.

- النموذج النقدي للسعر المرن FLMA:

يهدف النموذج النقدي للسعر المرن إلى تفسير كيفية تأثير التغير في طلب وعرض النقود على سعر الصرف ويقوم على الإفتراضات التالية¹:

- العالم يتكون من اقتصادين محلي وأجنبي، كما أن الطلب على النقود يرتبط بالدخل الحقيقي ومستوى الأسعار (P) و مستوى سعر الفائدة (i).
- العرض النقدي متغير خارجي (يحدد من طرف البنك المركزي).
- دالة الطلب الحقيقي على النقود مستقرة بالنسبة لمستوى الدخل الحقيقي، مستوى سعر الفائدة والأسعار.

1- بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- مرونة الطلب الداخلية على النقود الموجبة.
- العلاقة بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وسعر الفائدة عكسية.
- تساوي مرونة الطلب الداخلية على النقود ومرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة في

كلتا الدولتين، ولقد تم الوصول إلى المعادلة التالية¹:

$$E = (m - m^*) - \theta (y - y^*) + (r - r^*) \quad (03-01)$$

توضح المعادلة أن حدوث زيادة في المعروض النقدي المحلي تؤدي إلى انخفاض متناسب في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية في المدى الطويل.

- النموذج النقدي لسعر الجاكد (SPMA):

إذا كان النموذج النقدي للسعر المرن يركز على تحليل التوازن الآني لكل من سوق السلع و سوق النقد فإن SPMA والذي ينسب إلى (Dornbush 1976) قد ركز على أثر تحرير رؤوس الأموال على سعر الصرف، الأمر الذي لا يجعل سعر الصرف يحقق التوازن في سوق السلع فحسب بل تحقيق التوازن في سوق الأصول المالية المحلية والأجنبية.

يتميز النموذج SPMA بنفس خصائص النموذج FLMA في المدى الطويل في حين أنه يختلف بشكل جوهري في خصائصه قصيرة المدى، وذلك بسبب افتراضه جمود الأسعار والذي يعطي تفسير آخر لسعر الصرف.

¹رائد مكاحلية، أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016، 2017، ص ص 52، 53.

يعرف النموذج بنموذج الإندفاع السريع (Overshooting) لسعر الصرف إذ أن حدوث زيادة في عرض النقود الإسمي يؤدي إلى اندفاع سعر الصرف بسرعة في الأجل القصير متعدياً مستوى سعر الصرف طويل الأجل، نتيجة حدوث أثرين لزيادة العرض النقدي، هما الأثر المباشر (أي أن زيادة العرض النقدي، هما الأثر المباشر (أي أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية).
وأثر السيولة (زيادة عرض النقود، يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تدفق رؤوس الأموال للخارج، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية)¹.

✓ النموذج النقدي لـ (Girton-Roper):

لقد أضاف كل من Don Roper lance Girton عام 1977 من خلال نموذجها النقدي جانباً للمدخل النقدي لسعر الصرف².

يعرف هذا النموذج بنموذج ضغوط الصرف (EMP) : (Exchange Market Pressures) أي أنه في ظل نظام الصرف الثابت الضغوط على الحسابات الخارجية يتم استعبابه عادة عن طريق تغيرات الاحتياطات الدولية للدولة المعنية، في حين يتم استعباب ضغط سوق الصرف في ظل نظام مرن لسعر الصرف عن طريق تغيرات سعر الصرف.

ولتحقيق القياس الدقيق لأثر الضغوط النقدية على سوق الصرف الأجنبي استخدم Girton Roper معياراً مركباً يشتمل على مجموع معدل التغير في سعر الصرف والذي توضحه المعادلة التالية: $r+e = p^* - a -$

$$\rightarrow d \quad (04-1)$$

1- عبد الله ياسين، دور السياسة سعر الصرف في الواقع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص 92- 93.
2-نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة فاس للطباعة، مصر، 2006، ص 222.

حيث: p^* : التغير النسبي في مستوى الأسعار الأجنبية

(e): التغير النسبي في مستوى سعر الصرف

(E)، (y) : التغير النسبي في مستوى الناتج

(y)، (a) : التغير النسبي في مستوى مضاعف النقود.

(m)، (d) : التغير النسبي في الإئتمان المحلي بالنسبة للقاعدة النقدية.

$[D/(R+D)](r)$: التغير الصافي الأصول الأجنبية بالنسبة للقاعدة النقدية $[DR/(R+D)]$

(r): التغير في صافي الأصول الأجنبية بالنسبة للقاعدة النقدية $[DR/(R+D)]$.

توضيح المعادلة (1-04) أنه وفي ظل قيم معطاة (p^* , y) فإن الزيادة في الإئتمان المحلي (d)

تؤدي إلى انخفاض مكافئ في الإحتياطيات الأجنبية.

المعادلة (r+e) تقيس ضغط سوق الصرف، أي الضغط على احتياطيات الصرف الأجنبي وعلى سعر الصرف وكذلك عندما يحدث توسع في عرض النقود المحلي على الطلب عليها في ظل نظام التعويم المدار.

كما تبين مجموعة من العلاقات الأساسية والعامية والتي يمكن إجمالها في:

زيادة معدل نمو مضاعفات النقود سوف تنعكس إما في رفع سعر الصرف أو تدفق خارج الاحتياطيات الأجنبية أو مزيج بينهما.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن نموذج Girton Roper، نموذج مشتق من النموذج النقدي الأساسي، ثم تعميمه بافتراض أن تحرك سعر الصرف ينحرف عن فروق التضخم بشكل خطي بمقدار مزيج معدلات التوسع في الائتمان المحلي والنمو النقدي الأجنبي.

إن تحقيق متطلبات النظرية يتطلب وجود ما يعرف بالنظام (Limear trade-off) بمعنى أن تحرك (1%) في سعر الصرف يمكن تجنبه بواسطة تدخل بـ (1%) من الرصيد المعروض النقدي في ظل تحقق افتراضات محددة لمدى استجابة الطلب على النقود والسلوك الخاص لسعر الصرف.

✓ النموذج Framkel لفروق أسعار الفائدة الحقيقية: قام Framkel ببناء نموذج نقدي يمزج بين النموذج النقدي للسعر المرن والنموذج النقدي للسعر الجامد ويعرف هذا النموذج بالنموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة حيث يفترض سريان PPP في المدى الطويل فقط.

ويرى framkel بأن هذا النموذج أكثر عمومية لتحديد سعر الصرف، إذ يبرز التأثير المباشر للتوقعات الخاصة بالتضخم على سعر الصرف، كما أنه يبين أثر السيولة على أسعار الفائدة الحقيقية وتحركات رأس المال ومن ثم على سعر الصرف.

إذ أن التوسع المفاجئ في عرض النقود المحلية يؤدي إلى انخفاض واضح في قيمه العملة المحلية إذ أدى ذلك إلى انخفاض مؤقت لأسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وقد توصل إلى المعادلة التالية:

$$E = p - p = m - m - \Delta(y - y) + (\pi - \pi^*) \quad (05-1)$$

تبين المعادلة أن سعر الصرف يتحدد بالعرض والطلب على عملتين، ففي حالة التوازن التام تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى تضخم الأسعار، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف تناسبياً، كما تؤدي زيادة الدخل أو

الإخفاض في معدل التضخم المتوقع إلى زيادة الطلب على النقود مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية¹.

المطلب الثاني: انتقال تغيير أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار

تبين ظاهرة انتقال أسعار الصرف العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والكيفية التي يؤثر بها أحدهما على الآخر.

أولاً: مفهوم أثر النافذية

يعرف أثر النافذية (passthrough) على أنه الدرجة التي على أساسها تنتقل التقلبات في أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار في البلد حيث يمثل العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وبين تعديل أسعار السلع المتاجر بها، فيقصد بانتقال آثار سعر الصرف بتغيير أسعار السلع المستوردة والمصدرة تبعاً للتغيير في أسعار الصرف.

يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على التضخم من خلال أسعار السلع النهائية والسلع الوسيطة المستوردة، وبحسب وفقاً للمعادلة التالية²:

حيث أن:

(p) : المستوى العام للأسعار

1- <http://www.iasj.net> تاريخ الاطلاع: 24-04-2018 ، 15:00.

2- محمد جبوري ، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة ، تخصص نقود وبنوك مالية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013، ص 186.

(E): سعر الصرف

(t): الزمن

ثانيا: تحليل أثر النافدية

يكون تحليل انتقال أسعار الصرف بدراسة قانون السعر الواحد، والذي ينص على أن سعر السلعة المتاجرة بها والمتماثلة بين دولتين يكون نفسه في الإقتصاد المحلي والأجنبي، ويعبر عن قانون السعر الواحد بالمعادلة التالية:

$$P = P^* \times e$$

حيث أن:

(p): السعر المحلي للسلعة المتاجر بها (المستوردة) المعبر عنها بالعملة المحلية.

(p*): سعر السلعة في الإقتصاد الأجنبي (المصدرة) أي المعبر عنها بالعملة الأجنبية .

(e): سعر الصرف.

- يحصل الإنحراف عن قانون السعر الواحد عندما يتغير السعر الأجنبي للسلع المتاجر بها، فيغير في السعر المحلي لهذه السلع ولكن بنسبة مختلفة عن التغير في أسعار الصرف، وهنا يكون إنعكاس وتأثير أسعار الصرف غير المكتمل.

- إن التغير في الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها مرتبط بسعر الصرف وبالسياسات السعرية للشركات الأجنبية وفي هذه الحالة فإن المصدر الأجنبي قد يلغي تأثير تخفيض قيمة العملة عن طريق تخفيض الهوامش الربحية، ويصبح انتقال أسعار الصرف غير كامل.

- فإذا كان مقدار الإرتفاع في سعر الصرف مساوياً لمقدار انخفاض الهامش الربحي فإنه لن يكون هناك انعكاس لأسعار الصرف، أما إذا كان الارتفاع في سعر الصرف أكبر أو أقل من مقدار التغير في الهامش الربحي استجابة لتغير أسعار الصرف فإن الانعكاس يكون كاملاً.
- من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهمية انتقال آثار أسعار الصرف على الأسعار المحلية فيما يلي¹:

- إن المعلومات عن فترات تأثير أسعار الصرف تعد ضرورية لتقييم السياسة النقدية و انعكاساتها على أسعار السلع المحلية؛
- إن المعلومات عن حجم وسرعة تأثير أسعار الصرف على التضخم المحلي تساعد السلطات النقدية بتبني مستويات تضخم معينة في الدولة؛
- تنظر السلطات النقدية لأسعار الصرف على أنها أحد المنافذ الرئيسية لآلية انتقال الأثر النقدي وخصوصاً في الدول الصغيرة، لذلك تهتم هذه السلطات بمقدار تأثير التضخم المحلي بأسعار الصرف؛
- إن درجة تأثير أسعار الصرف تعطي مؤشرات مهمة تساعد في التحكم بالنفقات الناتجة عن هذه التأثيرات فالتقلبات المنخفضة والبسيطة في أسعار الصرف تؤدي إلى تأثير منخفض لانعكاس آثار أسعار الصرف، مما يسمح للمعاملات التجارية الدولية بالاستمرار ويبقى على مرونة طلب عالية، أما إذا كانت التغيرات لأي أسعار الصرف كبيرة بينما كانت استجابة الأسعار المحلية والمعاملات التجارية الدولية لهذه المتغيرات بطيئة فيؤدي ذلك إلى إختلالات هيكلية متراكمة في ميزان المدفوعات.

1- لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 375.

المطلب الثالث: التضخم وأنظمة الصرف

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلا واسعا حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يحافظ على معدلات تضخم منخفضة حيث أكدت معظم الدراسات على أنظمة أسعار الصرف الثابتة هي الأفضل من حيث قدرتها على تخفيض معدلات التضخم مقارنة بالأنظمة المرنة.

أولا: أنظمة الصرف الثابتة والتضخم

أكد مؤيد نظام أسعار الصرف الثابت بأن تبني هذا النظام يساهم بشكل نهائي بالتخلص من مشكلة التضخم، عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة مما يجبر واضعي السياسة النقدية على تقديم معدلات تضخم منخفضة¹.

فحسب (rogoff) و (obstfeld) و (ghosh) سنة 1955، أثبتت النظرية الاقتصادية للعلاقة بين أنظمة الصرف الثابتة وانضباط السياسة المالية على أن تثبيت سعر الصرف يكون بسبب رئيسي في انضباط السياسة المالية لأن ثبات سعر الصرف يزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية، والرغبة في الاحتفاظ بالنقود بدلا من إنفاقها، مما يساهم في المحافظة على معدلات تضخم ضعيفة.

فالدولة التي لديها محاولات جادة في محاولات جادة في محاربة التضخم، تقوم بتثبيت سعر صرف بسعر صرف عملة دولة أخرى ذات بنك مركزي أكثر كفاءة وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة مما يعمل على زيادة الانضباط النقدي عن طريق تقييد حرية البنك المركزي من التدخل بسياسات نقدية

1 - <http://dspace.univ-ouargla.dz> تاريخ الاطلاع: 28-04-2018، 14:00.

توسعية وفي الأخير تكون النتيجة بأن الدولة سوف تحافظ على مستويات منخفضة من التضخم في المستقبل¹.

ثانيا: أنظمة الصرف المرنة والتضخم

في حالة اعتماد بلد ما على نظام صرف مرن، فهذا البلد سيسجل معدلات تضخمية مرتفعة لذلك يجب عليه تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات تلقائيا، عن طريق تغيير سعر الصرف، وهذا ما يجعل الحكومات تتبنى سياسات تضخمية دون الخوف من انخفاض الإحتياطيات لأن تخفيض العملة في البلد يزيد في الأسعار الداخلية وفي حالة ارتفاع قيمة العملة يترجم بانخفاض الأسعار، وبالتالي يكون التضخم أكثر وقوعا في الأنظمة العائمة.

ثالثا: مقارنة أداء أنظمة الصرف في مكافحة التضخم

تطرقت معظم الأعمال التجريبية لمسألة اختيار نظام سعر الصرف إلا أنها لم تتوصل إلى إجابات نهائية ولكن تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- تثبيت سعر الصرف يزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويحفز على زيادة الطلب على العملة، عند مستوى معطى من العرض النقدي، مما يساهم في المحافظة على معدلات تضخمية ضعيفة؛
- أنظمة الصرف الوسيطة تعرف بشكل عام أسعار فائدة أكثر ارتفاعا مقارنة بباقي الأنظمة، فنظام سعر الصرف الثابت تتوفر في ظلّه ثقة أكبر من نظام الصرف الوسيط؛

1- علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص46.

- يرى مؤيد ونظام الصرف المرن أن هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدلات التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، وأن نظام سعر الصرف المرن يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد¹.

1- محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص 222.

خلاصة الفصل:

تعددت المفاهيم الخاصة بمصطلح التضخم نظرا لإختلاف وجهات نظر الإقتصادييين له واختلفت الأسباب والعوامل المؤدية له ومن خلال عرضنا لهذا الفصل الذي يحتوي تفصيلا عن ظاهرة التضخم. إذ يؤثر التضخم بصورة واضحة على الأوضاع الإقتصادية السائدة في اقتصاديات الدول، فله آثار سلبية عديدة أهمها التأثير على النمو الاقتصادي وعلى عدالة توزيع الدخل وعلى الإنتاج وميزان المدفوعات، مما يتطلب البحث عن وسيلة فعالة من أجل معالجة التضخم، حيث تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الإقتصاد بشكل عام، سواء كانت المالية أم النقدية، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم.

ورغم تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير في مجملها الى حدوث ارتفاعات متتالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى التأثير على سعر الصرف، ومن هنا نستنتج أن سعر الصرف له علاقة مباشرة مع التضخم وسنقوم بدراسة هذه العلاقة في الفصل الموالي.

تمهيد:

بعد التعرف على الإطار النظري لسعر الصرف وعرض مختلف النظريات المفسرة له من خلال الفصل الأول، تم التطرق الى ظاهرة التضخم ومختلف السياسات المنتهجة في مكافحة هذه الظاهرة سنحاول في هذا الفصل تحليل تطور كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) ثم نقوم بفحص العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر، ولمعرفة ذلك سوف نتطرق الى دراسة تحليلية تبين العلاقة التي تربط سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر ، خلال الفترة الممتدة 1990-2016، ثم سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها.

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر خلال 1990-2016

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف ومنحته العناية الفائقة نظرا لإعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الإقتصادي للبلد، لذلك سنتناول في هذا المبحث مختلف التطورات التي عرفها سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). وكذلك التطورات التي عرفت أنظمتها سعر الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

يمكن توضيح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 بالجدول التالي:

الجدول رقم (01) تطور سعر الصرف خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصرف دج	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.07	58.73	66.57
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصرف دج	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
الصرف دج	74.40	72.93	77.53	79.37	80.90	100.7	110			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: مؤشرات البنك الدولي على الموقع: Abbankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان سعر الصرف عرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في سنة 1994 والذي قدر ب 50% حيث وصل الي ما يقارب 35 دينار مقابل 1 دولار أمريكي أو هذا سبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم الموجه، تم شهدت سنة 2000 الى سنة 2003 انخفاضا.

ثم عاد الى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 السنة التي بدأ فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي بقي في مستواه إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية سنة 2009 نتيجة تقادم الأزمة المالية العالمية، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف ابتداء من سنة 2012، حيث أدى الى انخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير.

أما في الفترة (2014-2016) فقد انخفضت قيمة صرف الدينار من 80.56 دج سنة 2014 الى 100.69 دج سنة 2015 ليستمر في الإنخفاض ليصل سنة 2016 الى 110 دج، حيث لجأت الحكومة الجزائرية لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار لتقادي وامتصاص تأثير الأزمة الخارجية، حيث لجأ البنك المركزي إلى مراجعة سعر الصرف الفعلي عند مستوى توازنه الذي تحدده أساسيات الإقتصاد الوطني.¹ (أي سعر النفط والتضخم وفارق الإنتاجية بين الجزائر وشركائها الأجانب) بما يسمح بمواجهة ارتفاع فاتورة الإستيراد التي تتجاوز 60 مليار دج سنويا، ولتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية بنسبة 50 بالمئة.

1- محمد لوكال، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 واخر التوجهات لسنة 2016 في ظرف استمرار الازمة الخارجية، مداخلة امام مجلس الامة، بنك الجزائر، أفريل 2017، ص10.

المطلب الثاني: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر:

فيما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري:

أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الإستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا بإتفاقية بروتن وودز، والجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة الى وزن محدد من الذهب، او بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 01 دج: 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ الى غاية 1969، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1دج=1.25 فرنك فرنسي في الفترة (اوت 1969-ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتن وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف العولمة أي تغيير تسعير الدينار¹.

ثانياً: نظام الصرف الثابت لسلة من العملات (1974-1987)

بعد انهيار نظام بروتن وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزنا محددا داخل السلة

1- بوشة يحيى، دراسة العوامل المحددة لسعر صرف الدينار الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص74.

يعتمد في تحديده على نسبة الواردات من الشركاء التجاريين الرئيسيين الى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا.

والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار.

فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فان القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختبرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية.

حيث يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار¹.

ثالثا: توسع سوق الصرف الموازي:

يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية يتطور وينمو سعر الصرف الموازي، إذا تم تلبية بعض هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي.

حيث تزايد الطلب على الصرف الأجنبي مع بداية الثمانينات نتيجة لتزايد الطلب على الواردات وخاصة تلك الواردات غير المرفقة بحق الصرف مما أدى الى اللجوء الى السوق الموازية للصرف، والسبب الرئيسي وراء استفحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كانت نتيجة الرقابة المفروضة على

1- بن قدور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف ما أدى إلى امتداد السوق غير الرسمي فيه والتي تسيطر على 40 من كتلة العملة¹.

وفيما يلي نلخص أهم أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر:

✓ المركزية في الحصول على العملة الصعبة، إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر على البنوك ولمبالغ محددة.

✓ فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية في السوق الجزائرية مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخارج من أجل اقتنائها وبالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي.

✓ تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها وكثرة ترخيص الإسترداد الممنوحة لدى الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بترخيص الصرف، بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك.

✓ تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة، فالسلطة الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة واحدة في العام.

✓ مشكل يتعلق بالمستوردين إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ المسموح به من قبل البنوك يقدر ب 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا 1 أورو=100 دينار جزائري وهذا مبلغ ضئيل، مما يدفع بهذا

1- بن قدور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص127.

الأخير اللجوء الى السوق الموازية من أجل الحصول على المبلغ الذي يريده دون قيود أو شروط¹.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض قيمة الدينار:

إن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في كل مراحل تطور الإقتصاد الجزائري، والذي أدى إلى حدوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار، أدى الى تراجع الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث بلغت نسبة الإنخفاض 38% خلال سنة واحدة، وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة وH جبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينهما تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بداية من سنة 1987.

أولاً: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، ومن بين أسباب تخفيض قيمة الدينار نذكر ما يلي:

1- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص164.

1. تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية، إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية، إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة¹.

2. عجز ميزان الدفعات:

من بين أسباب التخفيض أيضا نجد العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات، خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضا بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية.

3. إرتفاع أسعار الديون الخارجية:

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها الى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري.

ثانيا: آثار تخفيض قيمة الدينار على الإقتصاد الجزائري:

شهد نظام الصرف في الجزائر تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الإقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، وكذلك القضاء على العجز في الميزان التجاري عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب مع الأهداف المسطرة من قبل الدولة، فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الصادرات والواردات.

1- محمد امين بربري، الاحتكار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص136.

1- آثار تخفيض قيمة الدينار على الواردات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والأثر المباشر يكون على السلع الإستهلاكية والوسيطية، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور، فعند تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار أدى الى زيادة المتوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984-1988) وارتفعت حوالي 25% في (1990-1991) وفي سنة 1995 وصلت الى 30%¹

2- أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع، وهذا يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري.

أما بالنسبة للإقتصاد الجزائري نلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في الميزان التجاري والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط.

ومن بين الآثار السلبية أيضا لسياسة التخفيض على الإقتصاد الوطني ما يلي:

✓ إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة، يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية

للدنار، مما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية.

✓ التخفيض التدريجي للدنار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له، لا يمكن

معرفة متى وفي أي مستوي سيتوقف التخفيض.

1- مبارك بوعشة، السياسة النقدية واثارها تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1990-2016، ص83.

- ✓ ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم.
- ✓ ينتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامة وهذا في ظل غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف.
- ✓ يؤدي إلى توجه الأفراد نحو الإستثمارات غير المنتجة مثل: الذهب، الصرف الأجنبي الخ
- ✓ وبالنسبة لسياسة التخفيض التدريجي للدينار، لم تكف لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات وهذا راجع إلى كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات¹.

1- مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص86.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

تعد ظاهرة التضخم من أكبر المشاكل التي تعاني منها كافة الدول وخاصة النامية، حيث تأتي ظاهرة التضخم في مقدمة الإختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها هذه الدول، لذلك سنتناول في هذا المبحث مختلف التطورات التي شهدتها معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

وكذلك التطورات التي عرفتها الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى التطرق لبعض مؤشرات التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

يعرف التضخم بأنه التغير في المستوى العام الأسعار، بحيث التضخم نتيجة من جانبين: جانب الطلب الكلي بسبب التوسع النقدي والمالي ومن جانب العرض الذي لا يستجيب للطلب لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكثرة الإختناقات، فأسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط بل هيكلية ومؤسسية، فمع إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرات أساسية في الإقتصاد.

والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة

جدول رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدلات التضخم	16.65	25.9	31.7	20.5	29.04	29.8	18.7	5.73
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات التضخم	5.00	2.04	0.34	4.22	1.42	4.27	3.96	1.38
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25
السنوات	2014	2015	2016					
معدل التضخم	2.91	4.78	6.40					

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا بيانات الجزائر في البنك الدولي على الموقع: Abbankaldawli.org

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل التضخم عرف عدة مراحل فقد شهدت الفترة 1990 إلى غاية 1995 ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم إذ بلغ المعدل سنة 1992 ب 31.7% وسنة 1995 معدل 29.8% ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التحرر الشبه كلي للأسعار، إضافة الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء كل أشكال الدعم على السلع، وفي النهاية التسعينات نلاحظ تراجع وانخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث وصل سنة 1998 الى 5%، وسجل أدنى مستوى سنة 2000 بمعدل 0.3% ثم بدأ في التذبذب من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض لكنه اقل بكثير من السنوات السابقة.

ومع بداية سنة 2011 ارتفع معدل التضخم مجددا حيث وصل الى 4.20% حيث اتجه مسار التضخم مند سنة 2005 نحو التصاعد، وفي سنة 2012 سجل معدل التضخم بنسبة 8.89% وهذا مؤشر خطير جدا على الإستقرار النقدي.

ومع بداية سنة 2013 و2014 عرف معدل التضخم تباطؤ بنسبة 3.30% و2.90% على التوالي وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الإستقرار النقدي

*أما عن سنتي 2015 و2016 نلاحظ ارتفاع جديد حيث بلغ 4.8% و6.4% على التوالي وهذا راجع إلى الزيادة في الكتلة النقدية والإرتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2016)

لقد تطورت الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2016 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(03): تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2016)

السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود m1	اشباه النقود	الكتلة النقدية m2	معدل الكتلة النقدية	P i b c	سرعة تداول النقود	سيولة الاقتصاد
1990	135.9	135.14	271.4	271.4	343.0	10.15	556	1.62	61.8
1991	157.2	168.7	325.93	325.93	416.20	20.09	884	2.12	47.00
1992	184.9	184.9	370.37	370.37	519.90	24.62	104.5	2.01	49.4
1993	211.3	231.9	448.58	448.58	627.42	20.68	1161.70	1.85	54.00
1994	223	253.0	477.14	477.14	723.51	15.31	1473.40	2.03	49.10
1995	294.8	269.3	521.6	521.6	799.60	10.51	1966.0	2.45	40.70
1996	290.6	298.2	591.7	591.7	915.10	14.44	2494.6	2.72	36.60
1997	337.6	337.4	675.6	675.6	1085.50	18.62	2716.4	2.50	39.90
1998	390.8	422.9	813.7	813.7	1287.9	18.64	2781.6	2.15	46.30
1999	439.5	449.5	885.5	885.5	1463.4	13.62	3187.0	2.17	46.00
2000	484.9	563.7	1034.9	1034.9	1656.4	13.05	4123.5	2.48	41.20
2001	577.2	661.3	1416.3	1416.3	2901.5	22.13	4257.0	1.72	58.71
2002	664.7	751.6	1643.5	1643.5	2901.5	17.30	4541.9	1.56	64.15
2003	781.3	862.2	2165.7	2165.7	3299.5	13.71	5266.82	1.57	62.82
2004	874.3	1291.4	2437.5	2437.5	3644.4	10.45	6127.5	1.64	59.24

53.82	1.56	7564.6	11.68	4070.4	3177.8	3177.8	1516.5	921.0	2005
50.53	1.70	8512.2	18.60	4827.6	4233.6	4233.6	2096.4	1081.4	2006
64.00	1.37	9408.3	24.17	5994.6	4969.9	4969.9	2949.1	1284.5	2007
62.98	1.59	11042.8	16.03	6956.0	4949.8	4949.8	3425.0	1540.0	2008
72.01	1.40	10034.3	3.29	7178.7	5638.5	5638.5	3120.5	1829.3	2009
68.07	1.46	12049.5	19.90	8162.8	7141.7	7141.4	3539.9	2098.6	2010
65.60	1.45	1438.8	16.70	9526.2	7681.5	7681.5	4167.2	2571.5	2011
69.52	1.46	16160.0	10.90	11015.1	8249.8	8249.8	4729.2	2952.3	2012
72.51	1.48	16679.2	8.40	11945.8	9603	9603	5050.1	3204.0	2013
79.41	1.25	17235.6	14.60	13663.9	9261.2	9261.2	5944.1	3656.1	2014
82.6	1.22	16799.2	0.13	13750.4	4443.3	9261.2	5453.1	4101.1	2015
80.1	1.25	17471.2	1.76	13992.4	44828.9	9563.2	4141.6	5421.6	2016

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: التقرير السنوي لبنك الجزائر على الربط:

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

bulletin statistique trimestriel, n 30-33.2016.p11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عهد التسعينات عرف نمو كبير في حجم الكتلة النقدية m_2 ، حيث لجأت الجزائر الى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي وبطلب من الخزينة العامة، هذه السياسة أفرزت وصفا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان من أهم أهداف برنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي.

التحكم في حجم الكتلة النقدية m_2 ، حيث يلاحظ ارتفاع m_2 في سنة 1990 بلغ بنسبة 10% وهو مرتفع مقارنة بسنة 1989 حيث بلغ 5.2%، وفي سنة 1991 بلغ معدل نمو m_2 نسبة 20.09%.

وبداية من سنة 1995 انخفض معدل m2 من %20.09 سنة 1991 الى %13.05 سنة 2000، ويعود السبب في ذلك الى اتباع سياسة تشفوية تم على إثرها توقيف سياسة التمويل بالعجز¹ وكذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور.

وبعد سنة 2000 نجد توسعا كبيرا في m2 من 1656.4 مليار دينار سنة 2000 الى 2473.5 مليار سنة 2001 نسبة زيادة تقدر ب %22.13 وذلك ناتج عن التوسع القوي لشبكة m2.

أما نهاية سنة 2004 سجلت m2 معدل نمو ب %10.45 وهو معدل منخفض مقارنة بالسنوات السابقة.

وفي سنة 2005 بلغت m2 معدل بنسبة %11.68، أما في سنة 2006 فقد بلغت m2 قيمة 4827.6 مليار دج أي نسبة نمو تقدر ب %18.6 وهو أكبر من المعدل المستهدف المحدد بين 14.8 و %15.5 بسبب موارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات، وادخار الخزينة العمومية لجزء من مواردها الجبائية البترولية في تحقيق التوسع النقدي.

أما في سنة 2007 نلاحظ تطور في m2 نتيجة زيادة صافي في الموجودات الخارجية، حيث عرفت نموا قويا قدر ب %34.46 ما أدى الى زيادة m2 حيث وصلت الى %24.17 ويعتبر نقطة الدروة خلال فترة الدراسة.

وفي سنة 2008 ورغم تزايد حدة الأزمة المالية العالمية الى أن تأثيرها لم يكن بالغا على الإقتصاد الوطني، حيث وصل معدل نمو m2 الى %16.03، وهو يفسر عمليا أن هناك ميل تنازلي جديد في نمو الكتلة النقدية، ويظهر ذلك سنة 2009 حيث انخفضت m2 الى أدنى مستوياتها بنسبة %3.29 بانخفاض قدر ب %80، وهو بعيد جدا عن المعدل المستهدف المحدد بين 12 و %13، حيث يمثل هذا

1- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص20.

التقلص النقدي صدمة بالنسبة للوضع النقدي، وذلك لسببين رئيسيين وهما حسب بنك الجزائر أولاً وبسبب تراجع أسعار البترول من 99.99 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار، حيث انخفضت معدل الاصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بـ 38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب حيث انخفضت بمعدل 9.05% بسبب التقلص القوي في ودائع قطاع المحروقات وهو ما يؤثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان.

تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي بارتفاع قدر بـ 13.70% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفعت معها صافي الموجودات الخارجية، واستمر ارتفاع m2 حيث بلغت 19.90% سنة 2011.

وعرفت سنة 2012 انخفاض في نمو m2 بمعدل قدر بـ 10.9% ليستمر في الانخفاض إلى 8.94% سنة 2013 وسبب هذا الانخفاض هو تراجع ودائع المحروقات، وكذلك الانخفاض في معدلات نمو الموجودات الخارجية الصافية، حيث بلغ معدل النمو 7.3% و 1.9% في سنة 2012 و 2013،

كما تميزت الكتلة النقدية m2 في 2015 بتوسع جد ضعيف بـ 0.13% ونمو جد بسيط لهذا المجمع سنة 2016 حيث قدر بـ 1.76%، وبلغ المتوسط السنوي لنمو m2 نسبة 13.8%¹، وانخفاض معتبر في الودائع تحت الطلب في 2015 بسبب تقلص قوي جدا في ودائع قطاع المحروقات (-41,09%)، وارتفاع ضئيل لودائع هذا القطاع في 2016 (2.57%).

1- بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة أفريل، 2017، ص 13.

المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر

1- مؤشر التضخم الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في الجزائر:

يحتسب مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات إذ يستخدم في الجزائر رقم لاسبير، والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للإستهلاك، و يوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع و الخدمات عبر الزمن، من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع و الخدمات في فترة زمنية سابقة، حيث عرف ارتفاعا طيلة السنوات الأخيرة، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر 13.3 % سنة 1989 ارتفع الى 117.52 % سنة 2013، أي أن هذا المؤشر تضاعف قرابة 9 مرات خلال هذه الفترة كما سجلت الأسعار خلال هذه الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3% كأدنى حد و 31.7% كأقصى حد، وقد وصل معدل التضخم الى 31.7% سنة 1992 ثم تراجع سنة 1993 وعاد الارتفاع سنة 1994 حيث قدر بـ 29%.

الجدول رقم (04): المؤشر العام الأسعار استهلاك cpi خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Cpt	15.52	19.53	25.72	31	40.01	51.93	61.63	65.16	68.39	70.12	70.44
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Cpt	73.4	74.45	77.63	80.71	81.82	83.72	86.8	91	96.23	100	104.52
السنوات	2012	2013	2014	2015							
Cpt	113.82	117.5	120.94	126.73							

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على: البنك العالمي www.banquemoniale.org

الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء يمكننا حساب المؤشر العام للأسعار، وذلك على أساس سنة 2010، وانطلاقاً من هذه الأرقام فإن المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 15.52 % خلال سنة 1990 إلى 177.52 % سنة 2013 وقد حقق معدل زيادة كبيرة، حيث تضاعف 7.57 مرة، واعتماداً على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:

1- الفترة (1970-1979): تميزت بتحديد صارم للأسعار حيث نجد أنها قد ارتفعت إلى 5.62 %

سنة 1979 بالمقارنة مع سنة 1970 محققة نسبة زيادة قدرها 2.88 %، حيث كان هناك استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار على مدى المخططين الأول والثاني، ولقد عرف هذا النظام اختلالاً مع بداية 1978 الأمر الذي انعكس في تحرك المستوى العام للأسعار.¹

2- تميزت الفترة (1980-1989): بما يعرف بنظام الأسعار الفعلية حيث نجد أن المستوى العام

للأسعار قد عرف نسبة زيادة قدرها 7.15 % وتضاعف 2.16 مرة على امتداد 10 سنوات، أي أن هذا المستوى قد ارتفع استجابة لتغير نظام الأسعار الذي أخذ يتبلور منذ البدء في تطبيق المخطط الخماسي الأول

3- عرفت الفترة (1990-2000) : بالتحريك التدريجي للأسعار إذ بعد صدور قانون تحرير

الأسعار في جولية 1989 انعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 % سنة 1990 إلى 70.44 % سنة 2000، وقد حقق مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92 % خلال هذه الفترة إلى أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد:

1- بن يوسف نوة، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2015، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، العدد 16، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص ص 88،89.

✓ الفترة الأولى وتمتد من 1990 الى 1996 قد تميزت بارتفاع كبير جدا في الأسعار، هذه المرحلة سادها تحرير الأسعار حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

✓ الفترة الثانية وتمتد من 1997 الى 2000 وهي تتسم بميل الأسعار نحو الإستقرار حيث لم تزد الأسعار إلا بـ 5.28% وتضاعفت 01.8 مرة.¹

✓ الفترة (2001-2015) عرفت استقرار نسبيا في المستوى العام للأسعار، والذي عرفت نسبة زيادة قدرها 53.3% حيث تضاعفت 1.7 مرة خلا 15 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008 إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الإستهلاك.

من خلال مراحل التطور هذه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار قد تميز بالإتجاه نحو الإرتفاع وبوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة. وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام للإستهلاك إلا أنه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم فإننا نجد أن هناك مجموعات اتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى بالإخفاض حيث أنه لم يحسب إلا ابتداءا من سنة 1989.

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية مثل الأحذية، والملابس، السكن و الأثاث، وأهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الإتصال و التعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي للأسعار الإستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر، وكذا حاجة المواطنين اليومية لها وقد تميزت الأغذية و المشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها بـ 0.8% سنة 2000

1- طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص158.

بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تنفيذ تحرير الأسعار¹، أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس و الأحذية التأثيث و الترفيه، فقد تراجعت خلال الفترة (2001-2011) نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر و قلة الموارد باتجاه المواد الإستهلاكية ذات الضرورة القصوى مثل المواد الغذائية.

في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا ب(8.89%)، لكن تؤكد الإتجاه نحو التراجع في سنة 2013 ليبلغ 4.5% في جوان 2013.

تفسر هذه "الذروة" التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012، في حين ارتفع معدل التضخم الأساسي الى 5.7% بعد استقراره عند 4.5% في 2011، بينما كان مستواه عند 2.4% في سنة 2009، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام مثلا) قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية في 2012 بـ (49.65%).

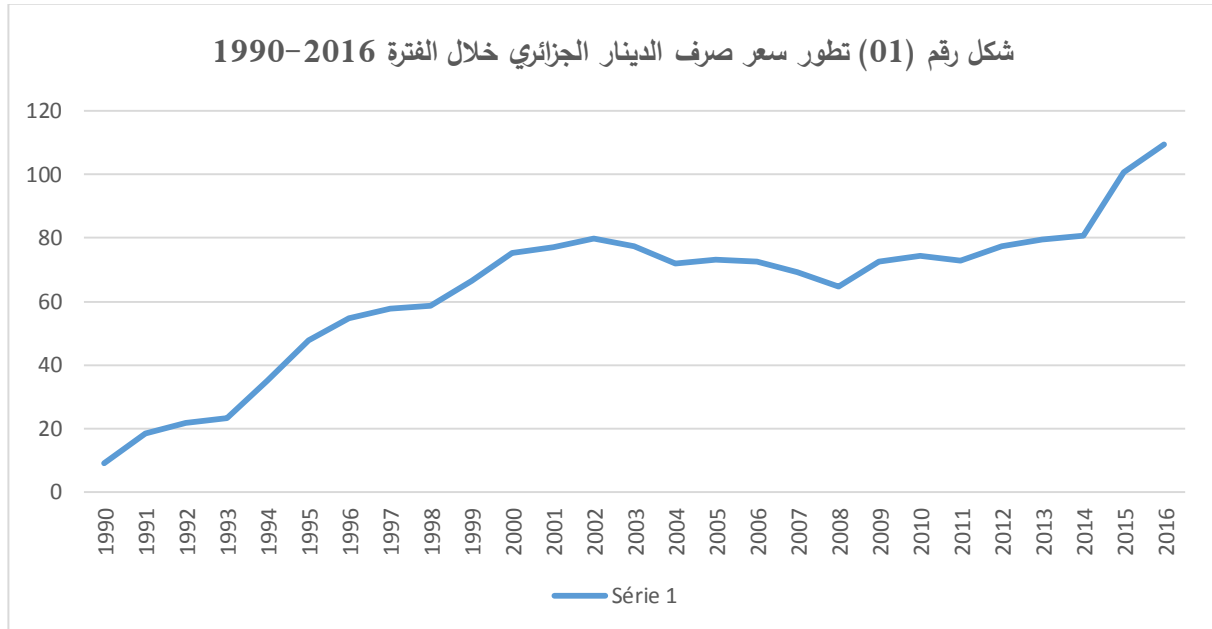
1 -benachenchou mourad , inflation devaluation magrinalisation dar echarifa ; alger , sans an , pp 55.56

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

يؤثر سعر الصرف تأثير مباشر على معدل التضخم باعتباره الأداة التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي، وسنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وذلك من خلال تحليل تطور كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة ومحاولة معرفة انعكاس تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2016)

يعتبر سعر الصرف من المواضيع ذات الأهمية الإقتصادية، حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة لسعر الصرف، ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2016) يمكن عرض المنحنى التالي:



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

لقد عرف سعر الصرف في الجزائر عدة تغيرات، ومر بعدة مراحل خلال الفترة المعينة بالدراسة ويمكن توضيحها في المراحل التالية:

➤ الفترة الأولى (1990-1994):

لقد أدت أزمة البترول 1986 وما تبعها من مشاكل إلى زيادة من معاناة الوضع الإقتصادي الناتج عن نقص الإحتياطي في الصرف والموارد من العملة الصعبة، ففرض على الجزائر الدخول في إصلاحات إقتصادية شاملة، سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحى واسع، من بينهما قانون النقد والقرض في سنة 1990 الذي جاء تشريعات وقوانين ساهمت في بلورة النظام المصرفي الجزائري.

وقد أعلنت السلطات النقدية في منتصف سنة 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الخارجية، وعرف سعر الصرف استقرارا في سنة 1991 الى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 بتاريخ 1991/09/30، وفقا للاتفاقية صندوق النقد الدولي * * واستقر حوا هذه القيمة الى غاية 1994. والجدول الموالي يوضح سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي من 1990-1994.

الجدول رقم (05): تطور سعر الصرف الجزائري (1990-2002)

الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
دج	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05

المصدر: استناد الى احصائيات البنك الدولي لفترة (1990-1994)

أما الفترة (1995-2004) فقد شهدت معدلات سعر صرف الدينار انخفاض كبير من 1 دولار يساوي 40 دينار جزائري في سنة 1994 الى 1 دولار يساوي 75.25 دينار جزائري في سنة 2000 ، وهذا

راجع إلى سلسلة تخفيضات التي تم إجرائها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وفي سنة 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5%، أما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري. والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي من (1995-2004)

الجدول رقم (06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري (1995-2004)

الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
دج	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى احصائيات البنك الدولي للفترة (1995-2004)

➤ الفترة (2005-2016):

وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2005 الى 73.36 دولار، وبقي هذا السعر ثابت نوعا ما إلى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تقاوم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من سنة 2007، فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الإقتصاديات الكبيرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الإنخفاض، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات، مما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي لإحتياجات الصرف

الرسمية بلغت 143.102 مليار دولار في أواخر سنة 2008، واستمر ذلك الى غاية نهاية سنة 2011، وفي سنة 2012 انهارت قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10 %.

ومع تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وصل سعر صرف العملة الوطنية إلى 100.69 دج سنة 2015 و109.44 دج سنة 2016، وهذا راجع إلى الركود في قطاع المحروقات والإنخفاض التدريجي في الميزان التجاري الذي سجل عجزا قدره 18.08 مليار دولار سنة 2015 بسبب الإنخفاض الكبير في سعر البترول الذي بلغ 53.1 دولار للبرميل الواحد، بعدما كان يقدر بـ 100.2 دولار للبرميل سنة 2014، وانخفاض احتياطات الصرف الأجنبي، مما أدى الى تدهور قيمة العملة الوطنية الأمر الذي ساهم في ضعف المركز المالي الخارجي للجزائر وزعزعة استقرار سعر صرف الدينار الجزائري. و الجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي من (2005-2016):

الجدول رقم (07): تطور سعر صرف الدينار الجزائري (2005-2016)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دج	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.44

المصدر: من اعداد الطالبة استناد الاحصائيات البنك الدولي للفترة (2009-2016)

وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹

1- توجه سياسة سعر الصرف الجديد (التعويم الموجه) منذ عام 1995 نحو حماية القدرة التنافسية

على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي (وليس الاسمي)

1- عبد الحميد مرغيت ، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل، الجزائر .

الفعال للدينار، وهذا عبر تدخل بنك الجزائر في السوق الصرف لتعديل سعر الصرف الإسمي بما يسمح بالوصول إلى السعر الحقيقي المستهدف.

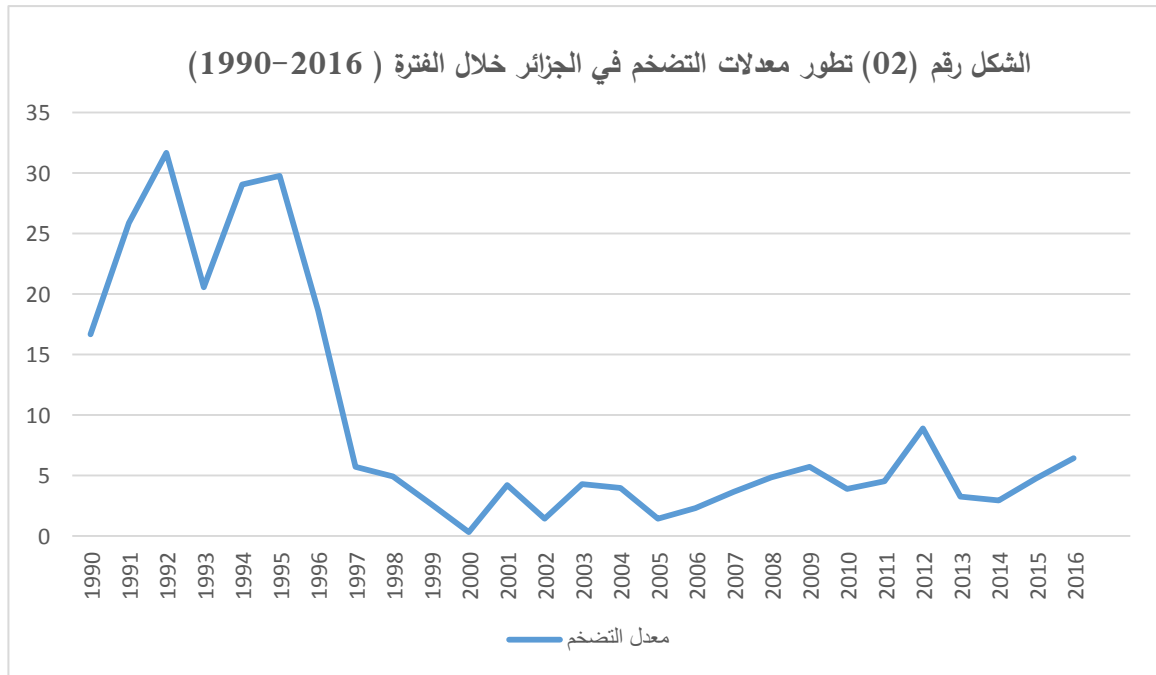
2- النمو المفرط للواردات في الجزائر (58.33 مليار دولار عام 2014) والذي يعتبر عائقاً أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

3- سماح السلطات بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط.

4- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضبط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من وراء هذا التخفيض هو تصحيح الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد (حوالي 500 بالمائة).

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها من خلال انتهاج سياسات مختلفة لمعالجة التضخم والعمل على الحد منه. والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2016).



المصدر: من اعداد الطالبة استناد الاحصائيات البنك الدولي للفترة (2009-2016)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم في بداية فترة الدراسة شهدت مستويات جد مرتفعة إلى غاية سنة 1992، تم تراجع قليلا من سنة 1993 إلى 1995، ويرجع هذا الإنخفاض الى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة سنة 2000، حيث وصل آنذاك إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0.39 %، مما يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يأتي بثماره. والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1990-2000)

الجدول (08): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التضخم %	16.65	25.88	31.66	2054	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لإحصائيات البنك الدولي للفترة (1990-2000)

ومع بداية سنة 2001 ارتفع معدل التضخم مجددا حيث وصل 4.20%، واتجه مسار التضخم منذ سنة 2005 نحو التصاعد، وفي سنة 2012 سجل نسبة 8.89%، وهذا مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، ومع بداية سنة 2013 و2014 عرف معدل التضخم تباطؤ بنسبة 3.30% و2.90% على التوالي، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي. والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول (09): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (2001-2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم %	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
التضخم %	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91		

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لإحصائيات البنك الدولي للفترة (2001-2016)

أما عن سنتي 2015 و2016 نلاحظ ارتفاع جديد للتضخم حيث بلغ 4.8% و6.4% على التوالي بسبب زيادة الكتلة النقدية والإرتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية، وقد سجل مؤشر الأسعار عند الإستهلاك 173.80 نقطة سنة 2016 بعدما كان يقدر بـ 164.77 نقطة سنة 2014.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة

2016-1990

التضخم هو عبارة عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة، حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، كما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة، الأمر الذي يقلل من مقدرتها على المنافسة الخارجية.

ويؤثر سعر الصرف في التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف فارتفاع معدل التضخم يؤدي الى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتعادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي الى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار. والسؤال المطروح هنا هل ينطبق هذا على الإقتصاد الجزائري؟ وما أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن تحليل وتوضيح العلاقة بين تقلبات سعر الصرف في الجزائر ومعدل التضخم وذلك من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (10) تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
س ص دج/\$	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.7	58.73
معدل التضخم	16.65	25.9	31.7	20.5	29.04	29.8	18.7	5.73	5.00
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
س ص دج/\$	66.57	75.25	77.21	79.68	72.39	72.06	73.27	72.64	69.29
معدل التضخم	2.04	0.34	4.22	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
س ص دج/\$	64.58	72.64	74.40	72.93	77.53	79.33	80.90	100.7	110
معدل التضخم	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.40

المصدر: من اعداد الطالبة لبيانات البنك الدولي على الموقع abbankaldawli.org

يلعب سعر الصرف دور هام جدا في التأثير على معدل التضخم، فمثلا إذا سجلنا انخفاض في قيمة العملة الوطنية هذا سيساهم في ارتفاع الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، ونتيجة هذا الطلب المتزايد يرتفع المستوى العام لأسعار الإستهلاك، ومن أجل معرفة وضعية تطور معدل التضخم تماشيا مع جهود السلطة النقدية في شأن تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية سنحاول معرفة تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر وعلاقتها بتطور الدينار خلال الفترة المعنية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف عرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري سنة 1994 والذي قدر بـ 50% حيث وصل الى ما يقارب 35 دينار مقابل 1 دولار امريكي.

في حين نلاحظ أن معدلات التضخم في بداية فترة الدراسة شهدت مستويات جد مرتفعة إلى غاية سنة 1992 حيث قدر معدل التضخم بحوالي 31.7% ومن ثم تراجعت قليلا بين سنة 1993 وسنة 1995 قدر معدل التضخم بحوالي 29.8%.

* ويعود سبب ارتفاع سعر الصرف خلال هذه الفترة إلى الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي، والانتقال من سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه.

- أما سبب الإنخفاض الذي عرفته معدلات التضخم خلال هذه الفترة هو الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

- شهدت قيمة الدينار الجزائري من سنة (2000-2003) انخفاضا كبيرا حيث قدر بحوالي 77,39 دج/الدولار.

في المقابل شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة (2000-2003) انخفاضا كبيرا حيث سجلت نسبة 4,27 و 0,34% على التوالي ويرجع ذلك لبرنامج التعديل الهيكلي، واتباع سياسة انكماشية ورفع معدلات الفائدة وفرض احتياطي إجباري على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية.

* ويرجع سبب انخفاض قيمة الدينار خلال الفترة (2000-2003)، بسبب قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وكان هذا الإجراء بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية في السوق الموازية.

- ويرجع سبب انخفاض معدلات التضخم خلال هذه الفترة لبرنامج التعديل الهيكلي واتباع سياسة إنكماشية ورفع معدلات الفائدة ، وفرض احتياطي إجباري على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية.

* أما سنة 2004 فقد شهدت إرتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري وصل إلى 72,06 دج للدولار

وبالنسبة لمعدل التضخم فقد سجل نسبة 4,22% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية (m2 - m1) بسبب نمو احتياطات الصرف وتمويل برنامج الإنعاش الإقتصادي وكذا ارتفاع الأجور.

وفي سنة 2005 وصل سعر الصرف الجزائري إلى 73,36 دولار، وبقي هذا السعر ثابت نوعاً ما إلى غاية سنة 2006.

- في المقابل شهد معدل التضخم سنة 2005 انخفاض حيث قدر بـ 1,38% ويعود سبب الانخفاض إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل النمو والرفع من الإحتياطي الإجباري.

* في حين عرفت سنة 2008 تقادم الأزمة المالية الدولية فاتجهت الأسعار نحو الانخفاض حيث سجل سعر الصرف حوالي 64,52 دج/الدولار سنة 2008، واستمر تدبب أسعار الصرف إلى غاية نهاية سنة 2011 حيث سجل سعر الصرف حوالي 72,93 دج/الدولار

- في المقابل عرف معدل التضخم سنة 2008 ارتفاع طفيف قدر بـ 4,86% و 4,52% سنة 2011، وهو أعلى من المعدل المستهدف 3% .

* وفي سنة 2012 انهارت قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10% حيث سجل معدل 77,5 دج/الدولار مما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير.

- في المقابل سجل معدل التضخم في سنة 2012 نسبة 8.89% وهو مؤشر خطير جداً على الإستقرار النقدي.

* شهدت الفترة (2013-2014) ارتفاع طفيف في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري من 79,33 دج/الدولار إلى 80,90 دج/الدولار سنة 2014.

- في المقابل شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة تباطؤاً بنسبة 3,30 و 2,90% على التوالي وهو ما يمثل مكسباً للدفع نحو الإستقرار النقدي.

* شهدت الفترة (2015-2016) انخفاض في قيمة صرف الدينار من 100,7 دج/الدولار سنة 2015 إلى 110 دج/الدولار سنة 2016.

* غير أنه سنة (2015-2016) ارتفع معدل التضخم إلى 4,78% و 6.40% على التوالي.

- ويعود سبب انخفاض قيمة سعر صرف الدينار بسبب لجوء الحكومة الجزائرية، لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار لتقادي و امتصاص تأثير الصدمة الخارجية.

-أما السبب من وراء ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة (2015-2016) يعود إلى ارتفاع سعر العقارات المصنعة بأكثر من 9,9% والخدمات بأكثر من 7,4% والتضييق على الإستيراد وزيادة الرسوم الجمركية ورفع أسعار الوقود بنسبة 30% سنة 2016. بسبب قيام الحكومة الجزائرية بخفض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول وكذا انخفاض احتياطي الصرف الرسمية بنسبة 20% لتستقر عند 114 مليار دولار أمريكي نهاية 2016.

*نلاحظ أن هناك علاقة تبادلية بين معدل التضخم وسعر الصرف فارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يؤثر على سعر الصرف فيزداد سعر الصرف.

-ومن جهة أخرى انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم فانخفاض سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع قادرة على توليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية تغير أسعار السلع المستوردة أو المصدرة والمقيمة بالعملة المحلية.

*وهناك نماذج أيضا تؤثر بشكل غير مباشر على التضخم من خلال التغيرات في النشاط الإقتصادي ومن هذه النماذج نموذج توزيع السلسلة والذي يقوم بتحديد أثر انتقال سعر الصرف من خلال قياس تأثير متغيرات اقتصادية كلية على مؤشرات الأسعار المحلية خلال مراحل التسعير والتوزيع التي تمر بها السلع المتاجر بها.¹

¹ أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر للفترة (1970-2016)، لمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015.

خلاصة

خصص هذا الفصل لدراسة تطبيقية، حيث قمنا بتحليل تطور كل من سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990-2016) مع تحليل العلاقة النظرية بينهما، حيث قمنا بدراسة تحليلية لعلاقة سعر الصرف بمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة من خلال هذه الدراسة التحليلية اتضح أن هناك علاقة تبادلية بين معدل التضخم وسعر الصرف، أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يؤثر على سعر الصرف فيزداد سعر الصرف.

خاتمة

إن سعر صرف الدينار الجزائري متغير إقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الإقتصادية، ومع السعي لتحرير التجارة من قبل الجزائر، تصبح سياسة سعر الصرف حلقة ربط فعالة بين الإقتصاديات الدولية والإقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الإيجابي على توازن الإقتصاد الكلي فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الإقتصاديين، وضمان توازن النشاط الإقتصادي والتحكم في معدلات التضخم عن طريق أدوات مباشرة وغير مباشرة باعتبار أن مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار إحدى أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسة النقدية.

وتبين من خلال دراستنا لطبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

- يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل منها عوامل إقتصادية وعوامل غير إقتصادية.
 - يتأثر التضخم بمجموعة من المحددات منها: النظرية الكينزية المفسرة للتضخم، النظرية المعاصرة المفسرة للتضخم.....
 - التضخم في الجزائر تضخم مستورد لأن الجزائر تستورد معظم السلع الأساسية.
 - سياسة سعر الصرف في الجزائر لم تكن فعالة في استهداف معدلات التضخم وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يركز على قطاع النفط.
- من خلال هذه الدراسة يمكننا الحكم على الفرضيات التي وضعناها حيث:

- بالنسبة للفرضية الأولى: أثبتت الدراسة التحليلية وجود علاقة تبادلية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والتضخم، فارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يؤثر على سعر الصرف.

- بالنسبة للفرضية الثانية: كان لسعر النفط الأثر الكبير والمحدد المهم في التأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي خاصة سعر الصرف والتضخم في الإقتصاد الجزائري الذي يتميز بأحادية التصدير.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: حسب هيكل الإقتصاد الجزائري الذي يتميز بأحادية التصدير ومتعدد الإستيراد (التبعية) فإن هذا العامل يعتبر محددًا مهمًا للتحكم في سعر الصرف والتضخم في الجزائر الذي يتطلب تنويع الإقتصاد بالإعتماد على قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة.

➤ أهم التوصيات

- ضرورة الإهتمام بالسياسات الإقتصادية إلزامية لتحسين قيمة عملة الدينار الجزائري مقابل الدولار، وتقادي تقلبات سعر الصرف اما لها من آثار سلبية على النمو الإقتصادي.

- تحرير العملة المحلية من الإرتباط بالدولار الأمريكي وتقييمه وفق مجموعة من العملات الدولية المستقرة.

- الإهتمام بتهيئة الظروف الملائمة لمعالجة ظاهرة التضخم والحد منها.

- ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري بالإعتماد على قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة لتعويض قطاع النفط.

قائمة المراجع:

1-مراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1-أسامة بشير الدماغ البطالة والتضخم، دار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2007
- 2-بخرز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الرابعة، 2008
- 3-بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الثانية، 2009.
- 4-حربي محمد موسى عريقات مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006
- 5-حسين بن سالم جابر الزبيدي التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011
- 6-خالد حمادي حمدون المشهداني، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013
- 7-سمير فخري نعمة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري لعلمية للنشر والتوزيع عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 8-سوزي عدلي ناشر، الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2005

- 9- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الإقتصادي والتنمية السياحية، دار الأيام للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015
- 10- ضياء مجيد الموسوي الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- 11- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2013
- 12- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة السادسة 2007
- 13- عبد الحسين جليل عبد المحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
- 14- عبد الكريم جابر، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن الطبعة الأولى، 2012.
- 15- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.
- 17- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- 18- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دار الجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007

- 19- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،
الطبعة الأولى، 2006
- 20- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،
الأردن، 2001
- 21- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها حسين العصرية،
بيروت، الطبعة الأولى، 2010
- 22- لعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر
- 23- مجدي محمود شهاب، اساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الطلب الحقوقية،
لبنان، 2003.
- 24- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية،
الإسكندرية، 2007
- 25- محمد العربي ساكر محاضرات في الإقتصاد الكلي دار الفجر للنشر والتوزيع،
القاهرة، الطبعة الأولى، 2006
- 26- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، الدار الجامعية
الإسكندرية، 2002.
- 27- محمود حسين الوادي، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،
الطبعة الأولى، 2009
- 28- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
1966.

29- منير إبراهيم هندي، الفكر في مجال مصادر التمويل، دار منشأة المعارف

للتوزيع، الإسكندرية، 2005

30- نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة فاس للطباعة،

مصر، 2006

31- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،

الطبعة الأولى، 2005

32- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النقاش للنشر

والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001

ثانياً: الأطروحات والمذكرات:

1- إبتسام لعيوش فربوع، أثر تغيرات سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة سكيكدة

2011-2012

2- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في

البلدان النامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،

تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2005-2006

3- بوشنتة يحي، دراسة العوامل المحددة لسعر صرف الدينار الجزائري، رسالة مقدمة ضمن

متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد

تلمسان، 2013-2014

4- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية،

جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015

5- رائد مكحاليه، أثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-

2017

6- سيساوي سليمة، سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد دولي،

جامعة سكيكدة، 2016-2017

7- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة

الجزائر للفترة (1994-2003) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004-2005

8- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الواقع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة جامعة وهران، الجزائر، 2014

9- عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة

الصرف الدولية، حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، 2011

- 10- قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013
- 11- محمد أمين بربري، الإحتكار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2001
- 12- محمد جبوري، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013
- 13- يوسف مرزوق، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة الجزائر، 2015-2016

ثالثا: الملتقيات والمجلات:

- 1- أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم دراسة تطبيقية كحالة الجزائر للفترة (1970-2014) لمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07-2015
- 2- بلقاسم العباسي سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية للتخطيط، الكويت العدد 23-2003

- 3- بن يوسف نوه، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015) مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، العدد 16 جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017
- 4- بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول التطورات الآلية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات المالية لسنة 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة، افريل 2017
- 5- جابر البشير الحسيني قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 16-2013
- 6- صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، العدد الثالث
- 7- عبد الحميد مرغت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر
- 8- مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثارها في تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1990-2016
- 9- محمح الوكالة (محافظ البنك المركزي)، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وآخر التوجهات لسنة 2016 في ظرف استمرار الأزمة الخارجية، مداخلة أمام مجلس الأمة، بنك الجزائر، أفريل 2017
- 10- محمد لصاصي (محافظ بنك الجزائر) جريدة الخبر اليومية 05-03-2018
- 11- نادية سحاب، المنهج النقدي وسعر الصرف، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة باتنة 2017

الكتب باللغة الفرنسية:

- 1- Benackenchou Mourad inflation dévaluation marginalisations dar
Cherifa Alger sans an arrosement pp.55.56

المواقع الالكترونية

- 1- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/2016/01>.
- 2- <http://www.iasj.net> 2018-04-24 تاريخ الإطلاع
- 3- <http://dspace.univ-ouargla.dz> 2018-04-28 تاريخ الإطلاع
- 4- www.stop5.com/399308.html 2018-05-15 تاريخ الإطلاع